A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/53/651
9 November 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ١٣٥ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

التقديرات المنقحة لميزانية عام ١٩٩٨ والاحتياجات المقترحة لعام ١٩٩٩ للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في مشروعين أوليين لتقريري الأمين العام عن التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨ (A/C.5/53/12) والاحتياجات المقترحة لعام ١٩٩٩ (A/C.5/53/13) المتعلقة بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأثناء نظرها في التقريرين، اجتمعت اللجنة مع رئيسة المحكمة الدولية والمدعي العام فيها ورئيس قلمها وكذا مع ممثلي الأمين العام، حيث قدموا لها معلومات إضافية. كما استفادت اللجنة من المعلومات التي اطلعت عليها أثناء اجتماعاتها مع موظفي ومسؤولي المحكمة في لاهاي في أيار/ مايو ١٩٩٨ (انظر الفقرة ١٦ من الوثيقة A/53/7).

٢ - وتشمل الموارد المدرجة في الميزانية التقديرية للمحكمة الدولية لعام ١٩٩٨ مبلغا إجماليا قدره ٨٠٠ ٨٢٩ ٦٨ دولار (صافيه ٦٠٠ ٣٣١ ٦٢ دولار) رصدته الجمعية العامة بقرارها ٢١٧/٥٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ وتفويض ملتزم به بمبلغ اجمالي قدره ٣٠٠ ٦٢٧ ٢ دولار (صافيه ٧٠٠ ٤٤٣ ٢ دولار) أقرته اللجنة الاستشارية في ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٨ لإنفاقه على الأنشطة التي طالب بها مجلس الأمن في قراريه ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٦٦ (١٩٩٨) بخصوص العمليات في كوسوفو وإقامة دائرة ابتدائية ثالثة (الفقرة ٥ من الوثيقة A/C.5/53/12).

171198 141198 98-34389

العوامل التي تؤثر على التقديرات

٣ - وفقا لما ورد في الفقرة ٤ والجدول ١ من الوثيقة A/C.5/53/12 زادت الموارد الموافق عليها لعام ١٩٩٨ بفضل تبرعات عينية قدرت بـ ٧٠٠ ٩٦١ ٣ دولار قدمتها دول أعضاء من أجل قاعة المحكمة الثالثة. وفي أيار/ مايو ١٩٩٨، أصبحت القاعة الثانية التي مولت من تبرعات عينية وردت في عام ١٩٩٧، جاهزة لعقد محاكمات. وافتتحت القاعة الثالثة في تموز/يوليه ١٩٩٨، قرابة ستة أشهر قبل الموعد المتوقع أصلا. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ١ في الوثيقة A/C.5/53/12 أنه بفضل توافر التبرعات، سيعاد توزيع مبلغ معادل قدره ٧٠٠ ٩٦١ ٣ دولار سبق رصده والترخيص به لعام ١٩٩٨ لأغراض التشييد والأثاث والمعدات كي يغطي بنود الانفاق الأخرى غير المنظورة اللازمة نتيجة للافتتاح المبكر لقاعة المحكمة الثالثة (الفقرة ٨ من الوثيقة A/C.5/53/13).

٤ - وحسبما ورد في الفقرات ١ الى ٦ من الوثيقة A/C.5/53/12، استجد عدد من التطورات الأخرى منذ إعداد الميزانية الأولية لعام ١٩٩٨. فقد سُجلت زيادة إضافية في تكلفة عمليات المحكمة نتيجة لارتفاع عدد المحتجزين. وتضمنت الميزانية المعتمدة لعام ١٩٩٨ مخصصات تتعلق بـ ١٨ محتجزا كمتوسط (١٢ في النصف الأول من عام ١٩٩٨ و ٢٢ في النصف الثاني منه). وحتى آب/أغسطس ١٩٩٨، زاد عدد المحتجزين ليصل الى ٢٧ محتجزا، ويتوقع أن يزيد عدد نزلاء مركز الاحتجاز ليبلغ ٣٦ فردا في نهاية السنة. وقد أدى تجاوز عدد المحتجزين للعدد المتوقع أصلا واتساع نطاق العمليات في كوسوفو واستعمال قاعة المحكمة الثالثة الى زيادة في حجم عمل مكتب المدعي العام وخدمات الدعم المقابلة في قلم المحكمة، مما أفضى الى ارتفاع في النفقات في بنود مثل محامي الدفاع وحراس السجن وإيواء المحتجزين وما يتصل بذلك من خدمات. وعلمت اللجنة الاستشارية أن الميزانية المقترحة لعام ١٩٩٩ تعكس الآثار الكاملة المترتبة على اتساع نطاق أنشطة المحكمة، الذي واكب إنشاء الدائرة الابتدائية الثالثة واستخدام القاعة الثالثة، على النحو الذي ترد مناقشته أدناه.

٥ - وشملت التطورات الأخيرة كذلك اعتماد عدد من التغييرات في القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات السارية في المحكمة، بما في ذلك تغيير يتيح للدائرة الابتدائية أن تُعين من بين أعضائها قاضيا يُعهد اليه بالمسؤولية عن الإجراءات التمهيدية. وبناء على ذلك، يتولى القاضي المكلف بالإجراءات التمهيدية، تحت سلطة وإشراف الدائرة الابتدائية، تنسيق الاتصال بين الأطراف خلال المرحلة التمهيدية بغية ضمان عدم تأخر الإجراءات بلا مبرر (الفقرة ١٥ من الوثيقة نفسها). وترحب اللجنة الاستشارية باستحداث إدارة للمحكمة تعنى بالإجراءات التمهيدية (انظر كذلك الفقرة ٢٢ من الوثيقة A/C.5/53/13). واللجنة واثقة من أن هذا التطور سوف يعجل بأعمال المحكمة.

الشكل

٦ - ترى اللجنة أنه من الممكن تبسيط الشكل الذي عرضت به تقديرات الميزانية لعام ١٩٩٩. فينبغي أن يتسم متن التقرير بالإيجاز ومن خلال تفادي تفاصيل المعلومات التي سبق إدراجها في الجداول أو المرفقات. وينبغي ألا يتضمن السرد معلومات كثيرة سبق أن وردت في النشرات أو غيرها من وثائق المحكمة. وينبغي أن تتفادى مسوغات الوظائف الجديدة الواردة في المرفق الثالث من وثيقة الميزانية

الوصف المطول والمتكرر لمسؤوليات وهياكل الوحدات التنظيمية التي سبق وصفها في متن التقرير. وارتأت اللجنة أن السرد الوارد في المرفق الثالث غير متسق أحيانا مع المعلومات الإضافية المقدمة الى اللجنة خلال جلسات الاستماع وكذا مع جداول ملاك الوظائف المدرجة في متن التقرير.

٧ - وبخصوص مؤشرات الأداء، ترى اللجنة الاستشارية أن هذه المؤشرات تعد عنصرا أساسيا في عرض تقديرات الميزانية وأنه ينبغي مواصلة الجهود من أجل تنقيحها واستخدام الأجهزة الآلية في جمع إحصاءات الأداء ذات الصلة حيثما أمكن بما يميز بوضوح بين الأرقام الفعلية والتقديرات والتوقعات. وعلمت اللجنة أن القائمين على إدارة البرامج في مختلف الوحدات التنظيمية هم الذين تولوا جمع مؤشرات الأداء فيما يتعلق بعرض ميزانية عام ١٩٩٩؛ لكن ليس هناك ما يدل على أنه جرى رصد وفحص تلك المؤشرات لأغراض الدقة والاتساق. وتوصي اللجنة بأن تعرض مؤشرات الأداء في إطار مختلف وحدات ودوائر المحكمة. وإضافة الى ذلك، تطلب اللجنة أن تقدم اليها التقارير الخاصة بتقديرات الميزانية وما يتصل بها من مستندات دعم ومعلومات قبل وقت طويل في جلسات الاستماع التي تعقدها مع ممثلي الأمانة العامة والمحكمة. وينبغي إعداد التقارير بجميع اللغات الرسمية بالأمم المتحدة. وترى اللجنة الاستشارية أن من الأساسي توفير أحدث نتائج الأداء الفعلية لمؤشرات حجم العمل. وقد أظهرت التجربة أن الأنشطة المتوقعة لا تنفذ بالكامل في معظم الأحيان. وعلى سبيل المثال، لم تتلق اللجنة بيانات الأداء الفعلية، بالنسبة لمؤشرات حجم العمل المذكورة في الفقرات ٢٢ (د) و ٢٥ (أ) و ٢٦ (أ) و (ب) و ٢٧ (ج) من الوثيقة A/C.5/53/12 التي تقدم توقعات حجم العمل للنصف الثاني من عام ١٩٩٨.

ثانيا - التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨

٨ - يصل إجمالي التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨، كما يتبين من الجدول ١ من الوثيقة A/C.5/53/12، مبلغا إجماليا قدره ٦٠٠ ٤٠٨ ٧١ دولار (صافيه ٣٠٠ ٧٧٥ ٦٤ دولار) مما يعكس زيادة في الموارد بلغ إجماليها ٨٠٠ ٥٧٨ ٢ دولار (صافيها ٧٠٠ ٤٤٣ ٢ دولار)، أي ما نسبته ٣,٧ في المائة (إجمالي) (صافيها ٣,٩ في المائة) مقارنة مع مخصصات عام ١٩٩٨.

٩ - ويشير الأمين العام في الفقرتين ٣٥ و ٣٦ من الوثيقة A/C.5/53/12 الى أنه بالاستناد الى استعراض نفقات عام ١٩٩٨ خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٩٨ والتوقعات حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، سوف تبلغ احتياجات المحكمة من الموارد في عام ١٩٩٨ مبلغا إجماليا قدره ٩٠٠ ٦١١ ٦٨ دولار (صافيه ٢٠٠ ٢٠١ ٦٢ دولار)؛ وبناء على ذلك، يقترح أن توافق الجمعية العامة على اعتماد منقح بهذه المبالغ، وهو يمثل انخفاضا إجماليا في الاحتياجات قدره ٩٠٠ ٢١٧ دولار (صافيه ٤٠٠ ١٣٠ دولار). وفي رأي اللجنة أن عرض التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨ غير واضح نوعا ما. وكمثال على ذلك، لا يوضح التقرير، في فقراته الاستهلالية، سبب استناد طلب تنقيح اعتمادات عام ١٩٩٨ الى اتجاهات الانفاق المبينة في الفرع الثالث من التقرير وليس الى التقديرات المنقحة التي وردت مناقشتها في الفرع الثاني. وبالمثل، لم يُقدم أي تفسير للأسباب التي أدت الى أن تكون توقعات الانفاق، في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، بخصوص ٦٤٦ وظيفة مؤقتة (انظر المرفق الأول من هذا التقرير) أقل من الاعتماد الأصلي المتعلق بـ ٧٥١

وظيفة، على النحو الوارد في الجدول ١ من الوثيقة A/C.5/53/12، وذلك بالرغم من أن ٧٥ وظيفة إضافية طلبت في الميزانية المنقحة لعام ١٩٩٨. وقدمت للجنة الاستشارية، بناء على طلبها، توقعات عام ١٩٩٨ حسب أوجه الانفاق لكل جهاز من أجهزة المحكمة (انظر المرفق الأول من هذا التقرير).

١٠ - ويضم جدول ملاك الوظائف المنقح لعام ١٩٩٨، ٦٤٦ وظيفة في الميزانية التقديرية (لا تشمل ١٤ وظيفة قاض) و ٨ وظائف خارجة عن الميزانية. ويمثل ذلك زيادة قدرها ٧٥ وظيفة في الميزانية التقديرية (٤٧ وظيفة من الفئة الفنية و ٢٨ وظيفة من فئة الخدمات العامة)، على النحو الآتي: وظيفتان من فئة الخدمات العامة للدوائر الابتدائية، و ٢١ وظيفة من الفئة الفنية و ٦ وظائف من فئة الخدمات العامة لمكتب المدعي العام و ٢٦ وظيفة من الفئة الفنية و ٢٠ وظيفة من فئة الخدمات العامة لقلم المحكمة. وفضلا عن ذلك، وعلى النحو المطروح في الفقرة ١٧ أدناه، سيتم تمويل ١٩ وظيفة من المساعدة المؤقتة العامة في مكتب المدعي العام بما يعادل ٣,٦ أشهر عمل لكل وظيفة، و ١٤ وظيفة في قلم المحكمة لمختلف الخدمات (الفقرات ٧ و ١٦ و ١٧ (أ) و ٢١ و ٢٥ (ب) من الوثيقة A/C.5/53/12). وقدمت للجنة الاستشارية هياكل تنظيمية منفصلة لكل جهاز من أجهزة المحكمة (انظر المرفق الثاني لهذا التقرير).

١١ - ويبين المرفق الثاني من الوثيقة A/C.5/53/12 افتراضات الميزانية التي استخدمت في إعداد التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨. وبخصوص معدلات الشغور، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الافتراضات التي استخدمت بخصوص الوظائف المؤقتة التي تم الإبقاء عليها، والوظائف المؤقتة الجديدة التي تمت الموافقة عليها فعلا لعام ١٩٩٨ والوظائف التي تم تحويلها من وظائف الموظفين المقدمين دون مقابل هي نفس الافتراضات التي استخدمت في التقديرات الأصلية لعام ١٩٩٨، ألا وهو معامل شغور نسبته ٨ في المائة بالنسبة للوظائف من الفئة الفنية التي تم الإبقاء عليها ومعامل نسبته ٥ في المائة بالنسبة للوظائف من فئة الخدمات العامة التي تم الإبقاء عليها؛ و ٦٠ في المائة و ٥٠ في المائة كمعامل لتجديد الوظائف بالنسبة للوظائف المؤقتة الجديدة الموافق عليها لعام ١٩٩٨؛ و ٢٥ في المائة من التكلفة السنوية الكاملة للوظائف التي تم تحويلها من وظائف الموظفين المقدمين دون مقابل. أما بالنسبة للوظائف الجديدة فإن معدلات الشغور المستخدمة هي ٦٠ في المائة للوظائف من الفئة الفنية و ٥٠ في المائة للوظائف من فئة الخدمات العامة وذلك في الفترة من ١ تموز/يوليه الى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

١٢ - وقدمت للجنة الاستشارية المعدلات الفعلية لشغور وشغل الوظائف في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير الى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بالنسبة لكل جهاز من أجهزة المحكمة (انظر المرفق الثالث من هذا التقرير). وبالنسبة لمكتب المدعي العام، تراوحت معدلات شغور الوظائف الفنية في عام ١٩٩٨ ما بين ٣٣,٥ في المائة في كانون الثاني/يناير ومعدل متوقع قدره ١١,٣ في المائة في كانون الأول/ ديسمبر، وتراوحت معدلات شغور الوظائف من فئة الخدمات العامة ما بين ٤٤,٢ في المائة في كانون الثاني/يناير ومعدل متوقع قدره ٦,٩ في المائة في كانون الأول/ ديسمبر، وبالنسبة لقلم المحكمة، تراوحت معدلات شغور الوظائف الفنية ما بين ٣٥,١ في المائة في كانون الثاني/يناير ومعدل متوقع قدره ١١ في المائة في كانون الأول/ ديسمبر، بينما تراوحت معدلات شغور الوظائف من فئة الخدمات العامة ما بين ١٧,١ في المائة في كانون الثاني/يناير ومعدل متوقع قدره ٤,٣ في المائة في كانون الأول/ ديسمبر. ومن رأي اللجنة أن حالة

الشغور العامة في وظائف أجهزة المحكمة لا تسند المعدلات المفترضة في التقديرات المنقحة ومن ثم تعتقد أن هناك مغالاة في الميزنة (لكن انظر الفقرة ٩ أعلاه).

ألف - دوائر المحكمة

١٣ - تبلغ الاحتياجات المنقحة من الموارد لدوائر المحكمة في عام ١٩٩٨ مبلغا إجماليا قدره ٣ ٣٢٩ ٨٠٠ دولار (صافيه ٣ ٣٩٤ ٧٠٠ دولار)، مما يعكس زيادة إجماليها ٢٣٠ ٤٠٠ دولار (صافيها ٢٢٧ ٣٠٠ دولار) مقارنة مع مخصصات عام ١٩٩٨.

١٤ - وعلى إثر إنشاء الدائرة الابتدائية الثالثة التي دعا الى إنشائها مجلس الأمن في قراره ١١٦٦ (١٩٩٨) والتي تضم ٣ قضاة محكمة إضافيين (سيتسلمون مهامهم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨) أصبحت دوائر المحكمة تضم ١٤ قاضيا (٣ قضاة لكل دائرة من الدوائر الابتدائية و ٥ قضاة في دائرة الاستئناف) (انظر الفقرتين ٢ و ١٠ من الوثيقة A/C.5/53/12).

١٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقديرات السفر المنقحة لدوائر المحكمة شهدت زيادة حادة حيث ارتفعت من ٢٥ ٠٠٠ دولار في التقديرات الأصلية لعام ١٩٩٨ الى ٧٥ ٠٠٠ دولار في التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨ (الجدول ٣ من الوثيقة نفسها). وبعد الاستفسار، علمت اللجنة من رئيسة المحكمة أن المحكمة تتعرض لحملة إعلامية معادية في منطقة يوغوسلافيا السابقة وبلدان أخرى. ولمواجهة هذه الحملة الدعائية المتطرفة ضد المحكمة، سوف يتعين على رئيسة المحكمة أن تسافر الى تلك المنطقة والى بلدان أخرى لتوضيح دور المحكمة للدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. وسوف يسافر جميع أعضاء المحكمة الآخرين، للغرض ذاته، الى منطقة يوغوسلافيا السابقة. وسوف تستمر خطط السفر هذه في عام ١٩٩٩ (انظر الفقرة ٣٣ من الوثيقة A/C.5/53/13). وعرضت على اللجنة تفاصيل خطط السفر (انظر المرفق الرابع من هذا التقرير).

١٦ - وفي هذا الصدد، ترى اللجنة الاستشارية أن نجاح المحكمة يتوقف ليس فحسب على كيفية إدراك الحكومات والجمهور لدور المحكمة وإنما أيضا، في المقام الأول، على كيفية فصلها في القضايا المعروضة عليها. وينبغي رصد الانفاق على العلاقات العامة والإعلام، بالرغم مما يكتسيانه من أهمية، وحصره عن الحد الأدنى. وينبغي كذلك الحرص على ألا تنال الأنشطة من كفاءة الدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف في الإسراع بمعالجة القضايا المعروضة عليها.

باء - مكتب المدعي العام

١٧ - يبلغ إجمالي الاحتياجات المنقحة من الموارد لمكتب المدعي العام في عام ١٩٩٨، ٨٠٠ ٥٧٢ ٢٢ دولار (صافيها ٣٠٠ ٣٤١ ١٩ دولار بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، مما يعكس زيادة إجمالية قدرها ٥٠٠ ٢٥٦ ١ دولار بالمقارنة مع مخصص عام ١٩٩٨ البالغ إجماليه ٣٠٠ ٣١٦ ٢١ دولار. وإضافة

إلى ذلك قدر المبلغ الذي سوف يؤخذ من الموارد الخارجة عن الميزانية في عام ١٩٩٨ بـ ٠٠٠ ٨٣٨ ٣ دولار. وبلغ عدد الوظائف التي طلبها الأمين العام لمكتب المدعي العام ٣٠٥ وظائف (٢٠٤ من الفئة الفنية و ١٠١ من فئة الخدمات العامة) بما في ذلك ٢٧ وظيفة إضافية (٢١ من الفئة الفنية و ٦ من فئة الخدمات العامة) (الجدولان ٥ و ٦ من الوثيقة A/C.5/53/12). وفضلا عن ذلك، وعلى نحو ما ذكر في الفقرة ١٠ أعلاه، تقرر تحويل ١٩ وظيفة من المساعدة المؤقتة العامة بما يعادل ٣,٦ أشهر عمل لكل وظيفة (٣ محامين مشاركين للمحاكمات و ٦ محققين و ٤ من محللي الاستخبارات الجنائية و ٦ من محللي الاستخبارات (اللغات)).

١٨ - وبلغت الموارد التي طلبت لاستحداث ٢٧ وظيفة إضافية في مكتب المدعي العام (١٩ لشعبة الادعاء و ٨ لشعبة التحقيقات) ٧٠٠ ٤٥٧ دولار للأفرقة الإضافية المعنية بالمحاكمات وبإعداد المحاكمات وبالتحقيق في عام ١٩٩٨ (الفقرة ١٦ من الوثيقة نفسها). وتشير اللجنة إلى أن عدد الموظفين الإضافيين سيزداد بفعل الموارد المطلوبة، لذات الأغراض، للمساعدة المؤقتة العامة (٥٠٠ ٤٥٧ دولار) (الفقرة ١٧ (أ) من الوثيقة نفسها). وعلاوة على ذلك، تتوافر لمكتب المدعي العام موارد خارجة عن الميزانية قدرها ٧٠٠ ٤٣٩ ٢ دولار لتغطية تكاليف الموظفين (الجدول ٥ (٢) من الوثيقة نفسها). وشككت اللجنة في إمكانية الحصول على هذه الخبرة على أساس مؤقت بالاعتماد على تمويل المساعدة المؤقتة العامة؛ ولم تقدم أي معلومات عن كيفية تخصيص هذه الموارد في عام ١٩٩٨.

١٩ - وتدرك اللجنة أن الموارد المرصودة للتحقيق يعاد توزيعها في معظم الأحيان لدعم أنشطة المحاكمات وإعداد المحاكمات في شعبة الادعاء، وأن الحجم الفعلي لهذه الأفرقة يتغير حسب أولويات الادعاء واحتياجاته. وكما هو مبين في الفقرة ٣٩ من الوثيقة A/C.5/53/13، كانت شعبة التحقيقات تقوم، في عام ١٩٩٨، بـ ١٠ تحقيقات منفصلة، بما في ذلك التحقيق في كوسوفو، لكن أثناء جلسات الاستماع، لم يكن التحقيق قد أخذ مجراه بالكامل إلا في ٣ حالات، لأنه كان من اللازم وقف عدد من التحقيقات مؤقتا لأسباب منها الحالة الأمنية ونقل الموارد إلى شعبة الادعاء (انظر الفقرة ٢٢ أدناه).

٢٠ - ولمعالجة العدد المتزايد من المحاكمات الناجم عن إنشاء الدائرة الابتدائية الثالثة، فمن المقترح إنشاء فريقين إضافيين من أفرقة المحاكمات في شعبة الادعاء (٨ وظائف من الفئة الفنية و ٤ وظائف من فئة الخدمات العامة) وفريق واحد إضافي لإعداد المحاكمات (٣ وظائف من الفئة الفنية ووظيفتان من فئة الخدمات العامة). وهكذا سيكون لدى شعبة الادعاء، في التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨، ٩ أفرقة (٦ من أفرقة المحاكمات و ٣ من أفرقة إعداد المحاكمات). وسيضم كل فريق من أفرقة المحاكمات ٤ وظائف من الفئة الفنية (١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ١ ف-٢) ووظيفتان من فئة الخدمات العامة، كما سيضم كل فريق من أفرقة إعداد المحاكمات ثلاث وظائف من الفئة الفنية (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٢) ووظيفتان من فئة الخدمات العامة، فيكون مجموع الوظائف ٣٣ وظيفة من الفئة الفنية و ١٨ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الفقرات ١٢ - ١٤ من الوثيقة A/C.5/53/12). ويرد تكوين كل فريق من هذه الأفرقة ورتب الوظائف في المرفق الثاني من هذا التقرير. ويتضمن المرفق الثالث من الوثيقة A/C.5/53/13 في الفقرات من ٢ إلى ١٢ وصفا لمسؤوليات هذه الوظائف. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن العمل الذي يتعين الاضطلاع به غالبا ما يمكن تبادله بين الأفرقة المختلفة. وبالتالي، لن يكون من الضروري مع المرونة في

الإدارة إضافة ٣ أفرقة بصورة آلية من أجل قاعة المحكمة الثالثة. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على فريقين إضافيين (٧ وظائف من الفئة الفنية و ٤ وظائف من فئة الخدمات العامة) في شعبة الادعاء التابعة لمكتب المدعي العام في الميزانية المنقحة لعام ١٩٩٨. وبالتالي سيكون لدى الشعبة ٨ أفرقة في الميزانية المنقحة لعام ١٩٩٨ بالمقارنة بـ ٦ أفرقة في الميزانية الأولية لعام ١٩٩٨، وبالأفرقة التسعة المطلوبة في التقديرات المنقحة. وسيحدث بالتالي تخفيض بفريق واحد يضم ٤ وظائف من الفئة الفنية (١ ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٢ ف-٢) ووظيفتين من فئة الخدمات العامة، عن الاقتراح المقدم من الأمين العام.

٢١ - وبالنسبة لشعبة التحقيقات، طلبت ٨ وظائف إضافية (٤ ف-٣، و ٤ ف-٢) في الميزانية المنقحة لعام ١٩٩٨ للقيام بعمليات في كوسوفو وفقا للولاية المنوطة بموجب قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨). ومن المطلوب توفير فريق تحقيقات إضافي (٤ وظائف برتبة ف-٣، ووظيفتان برتبة ف-٢) ووظيفتين إضافيتان برتبة ف-٢ في فريق التحليل العسكري التابع لشعبة التحقيقات. وبالتالي سيكون لدى الشعبة في التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨، ١٠ أفرقة للتحقيقات. ومن أفرقة التحقيقات الـ ٩ القائمة، تضم ٣ أفرقة ١٠ وظائف من الفئة الفنية (١ ف-٤، و ٤ ف-٣، و ٥ ف-٢). وتضم ٦ أفرقة ٩ وظائف من الفئة الفنية (١ ف-٤، و ٤ ف-٣، و ٤ ف-٢). ويرد تكوين كل فريق من أفرقة التحقيقات هذه ورتب الوظائف في المرفق الثاني من هذا التقرير. وتصف الفقرات من ١٤ إلى ٢٨ في المرفق الثالث من الوثيقة A/C.5/53/13 مسؤوليات هذه الوظائف. ونظرا للطاقة الحالية لفريق التحليل العسكري وفريق الأبحاث المتعلقة بالقادة (١٩ وظيفة من الفئة الفنية) فإن اللجنة لا توصي بالموافقة على الوظيفتين الإضافيتين برتبة ف-٢ لمحلل عسكري ومحلل للاستخبارات. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على ٦ وظائف (٤ ف-٣، و ٢ ف-٢) من الـ ٨ وظائف الإضافية المطلوبة من أجل شعبة التحقيقات في الميزانية المنقحة لعام ١٩٩٨.

٢٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٩ (أ) من الوثيقة A/C.5/53/12 أن من المقرر القيام بنحو ٥٠ رحلة إضافية لأغراض التحقيقات تتعلق ٢٢ رحلة منها بالتحقيقات في كوسوفو، و ٢٨ رحلة للتحضير للمحاكمات. وعند الاستفسار، أخطرت اللجنة الاستشارية بأنه لم يكن هناك وقت انعقاد جلسات استماع اللجنة (١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨) سوى ٥ بعثات فقط متعلقة بكوسوفو، بسبب الحالة الأمنية. وتعتقد اللجنة أنه سيحدث نقص كبير في الإنفاق بسبب الحالة في كوسوفو.

جيم - قلم المحكمة

٢٣ - تصل الاحتياجات المنقحة من الموارد لعام ١٩٩٨ المتعلقة بقلم المحكمة إلى مبلغ إجماليه ١٠٠ ٤٤١ ٤٥ دولار (صافيه ٢٠٠ ١٠٤ ٤٢ دولار بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والإيرادات الآتية من الإيجارات) مما يعكس زيادة إجماليها ٩٠٠ ٠٩١ ١ دولار (صافيها ٦٠٠ ٠٥٥ ١ دولار بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والإيرادات الأخرى) عن الاعتماد المتعلق بعام ١٩٩٧ البالغ إجماليه ٢٠٠ ٣٤٩ ٤٤ دولار (صافيه ٦٠٠ ٠٤٨ ٤١ دولار بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والإيرادات الأخرى). وبالإضافة إلى ذلك، سيتولى قلم المحكمة في عام ١٩٩٨ إدارة تقديرات منقحة من الموارد الخارجة عن الميزانية قدرها ٢٠٠ ٣٨٧ ٢ دولار (الجدول ٧، من الوثيقة A/C.5/53/12).

٢٤ - وبالنسبة لقلم المحكمة، تضم الاحتياجات من الوظائف في الميزانية المنقحة لعام ١٩٩٨ ما مجموعه ٣٣١ وظيفة (١٤٦ من الفئة الفنية و ١٠١ من فئة الخدمات العامة و ٨٤ من موظفي الأمن) من بينها ٤٦ وظيفة إضافية (٢٦ من الفئة الفنية و ٧ من فئة الخدمات العامة و ١٣ من موظفي الأمن). وبالإضافة إلى ذلك، تلزم مساعدة مؤقتة عامة تبلغ قيمتها ٩٠٠ ٢٢٤ دولار لتغطية مكافآت ١٤ موظفا في سائر أقسام قلم المحكمة (الفقرة ٢٥ (ب)، من الوثيقة A/C.5/53/12).

٢٥ - وبالنسبة لقسم الدعم القانوني للدوائر، التابع لقلم المحكمة، طلبت ٤ وظائف إضافية لموظفين قانونيين (١ ف-٤، و ٣ ف-٢) لدعم الدائرة الابتدائية الثالثة. وتلاحظ اللجنة (انظر المرفق الثاني من التقرير) أن قسم الدعم القانوني للدوائر سيضم في التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨ ما مجموعه ٢٢ وظيفة (١ ف-٥، و ٤ ف-٤، و ١٥ ف-٢، و ٢ من فئة الخدمات العامة). وللأسباب الموضحة في الفقرة ٣٢ أدناه، ترى اللجنة أنه لم يثبت بعد أن المجموعة الإجمالية التكميلية من الموظفين لازمة بالفعل. وتبعا لذلك، توصي اللجنة بعدم الموافقة على وظائف الموظفين القانونيين الإضافيين الـ ٤ (١ ف-٤، و ٣ ف-٢) المطلوبة في التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨.

٢٦ - وبالنسبة للوحدات الأخرى في قلم المحكمة، طلبت ٤٢ وظيفة إضافية (٢٢ من الفئة الفنية، و ٢٠ من فئة الخدمات العامة) على النحو التالي: ١٣ وظيفة لموظفي الأمن من أجل قسم الأمن والسلامة، ووظيفتان (١ ف-٢، و ١ من فئة الخدمات العامة) من أجل قسم خدمات الإدارة والدعم للمحكمة، و ٢٥ وظيفة (٩ ف-٤ و ١٢ ف-٣، و ٤ من فئة الخدمات العامة) من أجل قسم خدمات المؤتمرات واللغات، ووظيفتان من فئة الخدمات العامة من أجل قسم الدعم الالكتروني والاتصالات (الفقرات ٢٢-٢٤ من الوثيقة A/C.5/53/12). ويبين المرفق الثاني من هذا التقرير مقترحات ملاك الوظائف في عام ١٩٩٨ اللازم للوحدات التنظيمية في قلم المحكمة، ويضم رتب الوظائف وألقاب الوظائف. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على هذه الوظائف الإضافية البالغ عددها ٤٢ وظيفة من أجل قلم المحكمة.

دال - استنتاجات وتوصيات

٢٧ - استنادا إلى توصيات اللجنة الاستشارية وملاحظاتها، على النحو المشار اليه في الفقرات ٢٠ و ٢١ و ٢٥ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على الاعتمادات المنقحة البالغ إجماليها ٥٠٠ ٣١٤ ٦٨ دولار (صافيها ٤٠٠ ٩٤١ ٦١ دولار) لعمليات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عام ١٩٩٨. وسيمثل هذا تخفيضا إجماليه ٤٠٠ ٢٩٧ دولار (صافيه ٨٠٠ ٢٥٩ دولار) عن المبلغ الذي يصل إجماليه إلى ٩٠٠ ٦١١ ٦٨ دولار (صافيه ٢٠٠ ٢٠١ ٦٢ دولار) الذي طلبه الأمين العام في الفقرة ٣٦ من تقريره.

ثالثا - الاحتياجات من الموارد لعام ١٩٩٩

٢٨ - تصل تقديرات عام ١٩٩٩ إلى مبلغ إجماليه ٢٠٠ ٣٨٥ ١٠٦ دولار (صافيه ٩٠٠ ٦٥٠ ٩٦ دولار) مما يعكس زيادة في الموارد إجماليها ٤٠٠ ٥٥٥ ٣٧ دولار (صافيها ٣٠٠ ٣١٩ ٣٤ دولار بعد خصم الإيرادات

الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والإيرادات الأخرى) عن الاعتمادات الأولية لعام ١٩٩٨. وبالنسبة لعام ١٩٩٩، من المتوقع أن تصل الموارد الخارجة عن الميزانية إلى ٠٠٠ ٩٠٥ ٣ دولار بالمقارنة بمبلغ ٢٠٠ ٢٢٥ ٦ دولار لعام ١٩٩٨ (الجدول ٢ من الوثيقة A/C.5/53/13). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التقديرات مقدمة على أساس استخدام الاعتمادات الأولية لعام ١٩٩٨ كنقطة بدء.

٢٩ - ويضم ملاك الوظائف لعام ١٩٩٩ وظائف ممولة من الميزانية المقدرة يبلغ عددها ٨٣٨ وظيفة (لا تشمل ١٤ قاضيا) و ١٠ وظائف ممولة من موارد خارجة عن الميزانية مما يعكس زيادة قدرها ٢٦٧ وظيفة في الميزانية المقدرة (١١٩ من الفئة الفنية، و ١٤٨ من فئة الخدمات العامة) من بينها ٧٥ وظيفة إضافية مطلوبة في الميزانية المنقحة المقدرة لعام ١٩٩٨. وبالنسبة لعام ١٩٩٩، زودت اللجنة الاستشارية، مثلما حدث بالنسبة لعام ١٩٩٨، بهياكل تنظيمية تفصيلية لكل جهاز من أجهزة المحكمة (انظر المرفق الثاني من هذا التقرير). ولدى الاستفسار، علمت اللجنة الاستشارية أنه لا يزال ١٣ موظفا من المقدمين دون مقابل يعملون في المحكمة وسيجري الاستغناء عنهم على مراحل بحلول نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨؛ وتم تحويل جميع الأفراد الذين كانوا مقدمين دون مقابل في السابق (مجموعهم ٥٢ ككل) إلى وظائف ممولة من الميزانية في ميزانية عام ١٩٩٨.

٣٠ - وبالنسبة لمكتب المدعي العام، مطلوب ١٠٤ وظائف إضافية لعام ١٩٩٩ (٦٣ من الفئة الفنية، و ٤١ من فئة الخدمات العامة) تضم ٢٧ وظيفة مطلوبة في الميزانية المنقحة لعام ١٩٩٨. وفيما يتعلق بقلم المحكمة، تضم الوظائف الإضافية المقترحة البالغ عددها ١٧١ وظيفة لعام ١٩٩٩ (٥٦ من الفئة الفنية، و ١١٥ من فئة الخدمات العامة) ٤٦ وظيفة إضافية مطلوبة في الميزانية المنقحة لعام ١٩٩٨ إلى جانب إعادة توزيع ٨ وظائف من فئة الخدمات العامة مدرجة تحت بند دوائر المحكمة في ميزانية عام ١٩٩٨. وعلمت اللجنة الاستشارية أنه من بين الوظائف الإضافية الـ ١٠٤ المطلوبة لمكتب المدعي العام، تم تحويل ما مجموعه ١٣ وظيفة من المساعدة المؤقتة العامة التي ترد إشارة إليها في الفقرة ٣٧ أدناه. ولم تحول ٦ وظائف. ولم تتمكن اللجنة من الحصول على معلومات عما إذا كان قد جرى استخدام هذه الوظائف في أي وقت في عام ١٩٩٨. وعلى النحو الوارد أدناه، توصي اللجنة الاستشارية بالنسبة لعام ١٩٩٩ بالموافقة على ١٤٣ وظيفة إضافية (٤٢ وظيفة لمكتب المدعي العام و ١٠١ وظيفة لقلم المحكمة). وتوصي اللجنة بعدم الموافقة على ٣٥ وظيفة إضافية لمكتب المدعي العام و ١٤ وظيفة إضافية لقلم المحكمة في عام ١٩٩٩.

٣١ - ويبين المرفق الأول من الوثيقة A/C.5/53/13 افتراضات الميزانية المستخدمة لإعداد التقديرات المتعلقة بعام ١٩٩٩. وفيما يتعلق بمعدل الشغور، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنه بالنسبة للوظائف المؤقتة المستمرة (٥٧١ وظيفة) والوظائف المؤقتة الإضافية المطلوبة في إطار التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨ (٧٥ وظيفة) كانت الافتراضات المستخدمة هي نفس الافتراضات المستخدمة في التقديرات الأولية لعام ١٩٩٨، وهي معامل شغور يبلغ ٨ في المائة بالنسبة لوظائف الفئة الفنية وآخر يبلغ ٥ في المائة بالنسبة لوظائف فئة الخدمات العامة. وبالنسبة للوظائف الجديدة في عام ١٩٩٩ (١٩٢ وظيفة) كان معدلا الشغور المستخدمان هما ٦٠ في المائة بالنسبة لوظائف الفئة الفنية و ٥٠ في المائة بالنسبة لوظائف فئة الخدمات العامة.

وتلاحظ اللجنة من الفقرة ٧٠ من الوثيقة A/C.5/53/13 أنه على أساس التكلفة الكاملة، ستبلغ الميزانية المقترحة للمحكمة لعام ١٩٩٩ ما قدره ٣٠٠ ٢٢٠ ١١٣ دولار (الصافي ٨٠٠ ٣٢٧ ١٠٢ دولار).

٣٢ - وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي تعديل الافتراض المتعلق بمعدلات الشغور بالنسبة لعام ١٩٩٩ بحيث يأخذ في الاعتبار ملاك الموظفين الفعلي للمحكمة ومعدل شغل الوظائف ومعدل الشغور في عام ١٩٩٨ (انظر الفقرة ١٢ أعلاه). وبالنسبة لعام ١٩٩٩، كما حدث بالنسبة لعام ١٩٩٨، يبدو أن طلب الميزانية يحاول تغطية كل احتمال ممكن. ولم تبذل أي محاولة لاستيعاب بعض المهام وعبء العمل الإضافي عن طريق التنفيذ الفعال للتدابير المتعلقة بالإنتاجية ووفورات الحجم.

ألف - دوائر المحكمة

٣٣ - يبين الجدول ٥ من الوثيقة A/C.5/53/13 أن الاحتياجات من الموارد اللازمة في عام ١٩٩٩ للدوائر تصل إلى ٧٠٠ ٣٨١ ٢ دولار بالمقارنة بمبلغ ٣٠٠ ١٦٤ دولار لعام ١٩٩٨. ويعكس التخفيض عموما في الاحتياجات (٨٠٠ ٧٢٠ دولار) اللازمة للدوائر الاقتراح المتعلق بإدراج ٨ من وظائف موظفي الدعم من فئة الخدمات العامة تحت بند قلم المحكمة (الفقرة ٣٠، من الوثيقة A/C.5/53/13). وقد أدرجت ميزانية خدمات الدعم القانوني والسكرتارية المقدمة إلى الدوائر في عام ١٩٩٩ في إطار الاعتمادات المتعلقة بقسم الدعم القانوني للدوائر، التابع لقلم المحكمة. وتشمل الاحتياجات الواردة تحت الدوائر مبالغ ٥٠٠ ٣٠١ ٢ دولار لمرتبات وبدلات القضاة و ٠٠٠ ١٥ دولار للخدمات المقدمة من الخبراء الاستشاريين والخبراء و ٧٠٠ ٦٥ دولار لسفر رئيس المحكمة والقضاة (الفقرات ٣١-٣٤، من الوثيقة A/C.5/53/13). وستتوقف مكافآت القضاة على الإجراء الذي تتخذه الجمعية العامة بشأن تقرير الأمين العام عن شروط خدمة أعضاء المحكمة الجنائية الدولية (A/C.5/53/11).

٣٤ - وفي عام ١٩٩٩، ومع توافر ٣ قاعات للمحكمة، من المتوقع أن تباشر الدوائر الابتدائية فيما يتعلق بمسائل المحكمة ٩ محاكمات و ٦ طعون كاملة علاوة على الطعون العارضة؛ وعلاوة على ذلك فمع انتهاء المحكمة الدولية لرواندا من المحاكمات الابتدائية الأولى في عام ١٩٩٨، من المتوقع أن تنظر دائرة الاستئناف على الأقل ٥ طعون كاملة استنادا إلى الوقائع الموضوعية في عام ١٩٩٩، بالإضافة إلى الطعون الناشئة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (بموجب النظام الأساسي للمحكمة الدولية لرواندا، تخدم دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أيضا بوصفها دائرة استئناف للمحكمة الدولية لرواندا) (الفقرتان ١٩ و ٢٠ من الوثيقة A/C.5/53/13).

٣٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مؤشرات عبء العمل الواردة تحت الدوائر لا تتسق على الدوام مع تلك الواردة تحت مكتب المدعي العام وقلم المحكمة. فعلى سبيل المثال، في حين أنه من المتوقع أن تتولى الدوائر مباشرة ٩ محاكمات ابتدائية، يقدر المدعي العام أنه ستجري مباشرة ١٠ دعاوى في عام ١٩٩٩ (الفقرة ٤٤ من الوثيقة نفسها). وأخطر رئيس قلم المحكمة اللجنة أنه استنادا إلى ٢٠٠ يوم عمل في السنة، تبلغ الطاقة الكاملة لقاعات المحكمة الثلاث ٦٠٠ يوم لقاعات المحكمة؛ ولكن سلم بأن الطاقة البالغة ٥٠٠

يوم لقاعات المحكمة ستكون أكثر واقعية. وتعتقد اللجنة أن عبء العمل المتعلق بـ ٩ قضايا و ٥٠٠ يوم لقاعات المحكمة المفترض بالنسبة لعام ١٩٩٩ يبدو طموحا.

باء - مكتب المدعي العام

٣٦ - تبلغ الاحتياجات من الموارد اللازمة في عام ١٩٩٩ لمكتب المدعي العام مبلغا إجماليه ٢٠٠ ١١٥ ٣٣ دولار (صافيه ٤٠٠ ٣٩٢ ٢٨ دولار بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) مما يعكس زيادة إجماليها ٩٠٠ ٧٩٨ ١١ دولار عن الاعتماد المتعلق بعام ١٩٩٨ البالغ إجماليه ٣٠٠ ٣١٦ ٢١ دولار. وعلاوة على ذلك، فبالنسبة لعام ١٩٩٩، تشير التقديرات إلى أنه سيجري استخدام مبلغ ٠٠٠ ٩٢٠ ٢ دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية.

٣٧ - وبالنسبة لمكتب المدعي العام، تضم احتياجات ملاك الوظائف لعام ١٩٩٩ ما مجموعه ٣٨٢ وظيفة (٢٤٦ من الفئة الفنية و ١٣٦ من فئة الخدمات العامة)، تنطوي على إضافة ١٠٤ وظائف (٦٣ من الفئة الفنية و ٤١ من فئة الخدمات العامة) (الجدولان ٧ و ٨ من الوثيقة نفسها). ومن بين الوظائف الـ ١٠٤ المطلوبة لعام ١٩٩٩، طلبت ٢٧ وظيفة في إطار التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨ وسيبدأ شغلها اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وسينطوي الطلب المتعلق بوظائف جديدة عددها ٧٧ وظيفة لعام ١٩٩٩ على تحويل ١٣ وظيفة مما مجموعه ١٩ وظيفة يغطيها الاعتماد المرصود من أجل المساعدة المؤقتة العامة في الميزانية المنقحة لعام ١٩٩٨. ويتضمن اقتراح ملاك الوظائف اللازم لمكتب المدعي العام إعادة تصنيف وظيفة محلل استخبارات أقدم من رتبة ف-٣ إلى رتبة ف-٤ وموظف عمليات في المكتب الميداني في زغرب من رتبة ف-٢ إلى رتبة ف-٣ (انظر الفقرة ٤٥ والفقرتين ١٥ و ٣٢ من المرفق الثالث من الوثيقة نفسها).

٣٨ - ويصل الاعتماد المتعلق بتكاليف الموظفين الأخرى في مكتب المدعي العام في عام ١٩٩٩ إلى مبلغ ٠٠٠ ٨١٧ ١ دولار، يضم مبلغ ٠٠٠ ٧٢ دولار للاحتياجات المتعلقة بالعمل الإضافي لموظفي الخدمات العامة ومبلغ ٠٠٠ ٧٤٥ ١ تحت بند المساعدة المؤقتة العامة. ويخصص المبلغ الأخير لفهرسة الوثائق التي تمت حيازتها بموجب أوامر تفتيش (٠٠٠ ٩٤٠ دولار) وفهرسة الوثائق الموجودة في محفوظات قوة الأمم المتحدة للسلام في جنيف (٠٠٠ ١٤١ دولار) ومن أجل محللين مؤقتين لفريق التحليل العسكري وفريق البحوث بشأن القادة التابعين لشعبة التحقيقات (٠٠٠ ٦٦٤ دولار) (الفقرة ٤٦ من الوثيقة A/C.5/53/13). وفيما يتعلق بالمحللين العسكريين، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي بذل جهود للاستفادة من الطاقة المتاحة لفريق المحللين العسكريين وفريق البحوث بشأن القادة قبل اللجوء إلى مزيد من المساعدة المؤقتة العامة.

٣٩ - وكما هو مبين في الفقرات من ٣٧ إلى ٣٩ من الوثيقة A/C.5/53/13، يعتزم المدعي العام إجراء ما مجموعه ١٤ تحقيقا خلال عام ١٩٩٩ من بينها تحقيقان ناشئان عن الأحداث في كوسوفو. وستتولى إجراء هذه التحقيقات ١٠ أفرقة تحقيقات تابعة لشعبة التحقيقات بالتعاون مع ١٤ مستشارا من وحدة

المستشارين القانونيين لأفرقة التحقيقات، التابعة لشعبة الادعاء (انظر أيضا المرفق الثاني من هذا التقرير).

٤٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٣٩ من الوثيقة A/C.5/53/13 أن شعبة التحقيقات شاركت بالفعل في عام ١٩٩٨ في إجراء ١٠ تحقيقات مستقلة، من بينها تحقيقات متعلقة بكوسوفو؛ ولكن في ضوء اعتقال بعض المتهمين بارتكاب جرائم وقيام بعضهم بتسليم أنفسهم طواعية، والاحتياج إلى إعادة توزيع موارد التحقيق ونقلها إلى شعبة الادعاء لإعداد القضايا للمحاكمة، فلا يمكن اعتبار أن التحقيق قد أخذ مجراه بالكامل إلا في ٣ حالات، ولا تزال ٧ حالات رهن التحقيق الجزئي. وتشير اللجنة إلى أن المدعي العام اعتزم إجراء ١٢ تحقيقا يأخذ التحقيق فيها مجراه التام خلال عام ١٩٩٨ رهنا بتوافر الموارد (A.C.5/42/4، الفقرتان ٥ و ٤٦). وأشار المدعي العام أثناء عرض تقديرات ميزانية عام ١٩٩٨ إلى أنه بسبب عدم كفاية موارد التحقيق، ونتيجة لاقتضاء إجراء "تحويل في الموارد لدعم إعداد مذكرات الادعاء، لم يعد هناك سوى ٣ حالات أخذ التحقيق فيها مجراه بالكامل، و ٧ حالات رهن التحقيق الجزئي، بينما أوقف التحقيق في ١٢ حالة مؤقتا إلى حين الحصول على مزيد من الموارد". وعلاوة على ذلك، أشار المدعي العام أيضا إلى أنه سيتعين الاضطلاع بما لا يقل عن ٦٠ تحقيقا آخر قبل أن يستطيع إشعار مجلس الأمن بإنجاز ولاية المحكمة المتعلقة بالتحقيق (الفقرتان ١٥ و ١٦ من الوثيقة A/C.5/52/4).

٤١ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى ملاحظاتها التي تفيد بضرورة إيلاء الأولوية لتخصيص الموارد للمجالات المحددة بوصفها مجالات ذات أولوية عليا، مثل إقامة الدعاوى والتحقيق (A/51/7/Add.7، الفقرة ٢١). وترى اللجنة أن هناك نمطا يجري بمقتضاه منذ بدء المحكمة إعادة تخصيص الموارد لأنشطة خلاف تلك الموافق عليها في الأصل في مجال التحقيقات. ولم تنجح الشهادة التي أعطيت للجنة والمعلومات الإضافية التي حصلت عليها في تفسير أسباب هذا الانحراف بالكامل. ولا تعتقد اللجنة أن السبب في عدم التمكن من تلبية الأهداف المتعلقة بالتحقيق وإقامة الدعاوى هو نقص الموارد. فعلى سبيل المثال، أوصت اللجنة بالنسبة لعام ١٩٩٨ بالموافقة على جميع المقترحات المتعلقة بالموظفين المطلوبين للتحقيقات وإقامة الدعاوى. وترى اللجنة أن حالة الشواغر قد تكون بمثابة عامل مساهم رئيسي. وكما يتضح من المرفق الثالث من هذا التقرير، بلغ معدل الشغور في عام ١٩٩٨ في مكتب المدعي العام ذروة قدرها ٣٧,٣ في المائة لوظائف الفئة الفنية في تموز/يوليه، بمتوسط قدره ٣١ في المائة في الأشهر التسعة الأولى من السنة، ونسبة ٤٤,٢ في المائة لموظفي الخدمات العامة في كانون الثاني/يناير، بمتوسط قدره ٢١,٩ في المائة حتى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨.

٤٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن تقديم الخدمات المأذون بها في سياق الولاية الموسعة الجديدة من جانب الموظفين (أي إجراء التحقيق في كوسوفو وإضافة دائرة ابتدائية ثالثة) لم يصل بعد إلى طاقته الكاملة. وتسلم اللجنة بأن الزيادة الشديدة في الاعتقالات وإقامة الدعاوى ومسائل الأمن في مجال التحقيقات (في كوسوفو على سبيل المثال) وعدم التعاون من جانب الأطراف المعنية يمكن أن يكون سببا أيضا في بطء التحقيقات. وتوصي اللجنة بأن يسجل مكتب المدعي العام جميع القضايا لمعرفة مدى انطباق هذه الظاهرة عليها لكي يكون المدعي العام ورئيس قلم المحكمة في موقف أفضل يمكنهما من تحديد

ما إذا كان يلزم بالفعل موظفين إضافيين أو أن اتخاذ إجراءات إدارية أخرى سيكون بمثابة أنسب علاج بديل.

٤٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المدعي العام قام في الجزء الأخير من عام ١٩٩٨، مرة ثانية، بإعادة تشكيل هيكل شعبة الادعاء. وتضم هذه الشعبة حاليا ٦ وحدات، هي مكتب رئيس الادعاء، وقسم المحاكمات ووحدة دعم المحاكمات، ووحدة المحامين المشاركين، ووحدة المستشارين القانونيين للأفرقة، وقسم الاستشارات القانونية (انظر المرفق الثاني من هذا التقرير والفقرة ٢ من المرفق الثالث من الوثيقة A/C.5/53/13).

٤٤ - وطلب المدعي العام فيما يتعلق بعام ١٩٩٩، مثلما طلب في التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨، ٩ أفرقة في شعبة الادعاء (٦ أفرقة للمحاكمات و ٣ أفرقة لإعداد المحاكمات). ويتعين زيادة حجم الأفرقة في عام ١٩٩٩ عن طريق إضافة ١٢ وظيفة من الفئة الفنية (١ ف-٥، و ٣ ف-٤، و ٧ ف-٣) و ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة (انظر الفقرة ٤٥ من الوثيقة A/C.5/53/13). وترد الأسباب المبررة لهذه الوظائف في الفقرات ٣ - ١٣ من المرفق الثالث من الوثيقة A/C.5/53/13. وبالنسبة لشعبة الادعاء، توصي اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بعام ١٩٩٩ بالموافقة على ٣ وظائف إضافية لمحامين مشاركين برتبة ف-٤ و ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة، وتوصي، على النحو المشار إليه في الفقرات ٤٥ - ٤٧ أدناه، بعدم الموافقة على الوظائف الإضافية المتعلقة بوظيفة واحدة برتبة ف-٥، و ٧ وظائف برتبة ف-٣، ووظيفة واحدة برتبة ف-٢.

٤٥ - ولاحظت اللجنة الاستشارية أنه طلبت وظيفة مستشار قانوني أقدم برتبة ف - ٥ ليرأس قسم المحامين المشاركين والمستشارين القانونيين للأفرقة "من أجل تنسيق أعمال الادعاء وتحسين نشر الأحكام التي تصدرها الدوائر الابتدائية من يوم لآخر إلى أفرقة المحاكمات الأخرى والمحامين المشتركين في أفرقة التحقيق". ولاحظت اللجنة كذلك أن قسم الاستشارات القانونية مزود بمستشار قانوني أقدم برتبة ف - ٥. وترى اللجنة أنه لا مبرر لوظيفة ف - ٥ إضافية وتوصي بأنه يمكن، مثلما تم بالنسبة لمحكمة رواندا (انظر الفقرة ٧ من المرفق الرابع من الوثيقة A/C.5/53/15)، أن يرأس هذين القسمين مستشار قانوني أقدم واحد برتبة ف - ٥.

٤٦ - وقد أشير في الفقرة ١١ من المرفق الثالث للوثيقة A/C.5/53/13، إلى أن الوظائف الـ ٦ الإضافية لمحامي المحاكمات المشاركين برتبة ف - ٣ ستلبي الاحتياجات الحالية والمتوقعة للتحضير للمحاكمات، وتتيح للمستشارين القانونيين للأفرقة العودة إلى التحقيق، بما ييسر إكمال عدد من التحقيقات وإعداد عرائض الاتهام. وتعتقد اللجنة الاستشارية أن الحجة ليست مقنعة بما فيه الكفاية ما دام يمكن الحصول على مشورة المحامي المشارك أيضا من وحدة المستشارين القانونيين للأفرقة (١٣ مستشارا قانونيا برتبة ف - ٤) ومستشار واحد برتبة ف - ٣). وتوصي اللجنة بعدم الموافقة على هذا الاقتراح.

٤٧ - وترى اللجنة الاستشارية أن هناك، بالنسبة للاحتياجات المقترحة لعام ١٩٩٩ وللتقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨، محاولة لتغطية جميع الاحتمالات، بينما لم يبذل سوى القليل من الجهد لاستيعاب بعض المضاف إلى حجم العمل والمهام. ففي الفقرتين ١٢ و ١٣ من المرفق الثالث من الوثيقة A/C.5/53/13، مثلا، طلبت وظيفة مستشار قانوني جديدة برتبة ف - ٣ لقسم الاستشارات القانونية لتقديم المشورة إلى أفرقة المحاكمات الإضافية، ووظيفة برتبة ف - ٢ جديدة لوحدة دعم المحاكمات، ليشغلها رئيس الوحدة. واللجنة غير مقتنعة بوجود مبرر لهذه الوظائف وتوصي بعدم الموافقة عليها.

٤٨ - وبالنسبة لشعبة التحقيقات، يطلب المدعي العام ٣٥ وظيفة إضافية (٢٨ في الفئة الفنية و ٧ من فئة الخدمات العامة) لعام ١٩٩٩، على النحو التالي: وظيفة برتبة ف - ٤ ووظيفة برتبة ف - ٣ لمكتب رئيس التحقيقات، و ٣ وظائف برتبة ف - ٢ لفريق التحليلات العسكرية، و ٢١ وظيفة (١ ف - ٤ و ٢٠ ف - ٣) لأفرقة التحقيقات الجنائية، ووظيفة برتبة ف - ٣ للمكتب الميداني في بانيا لوكا، ووظيفة برتبة ف - ٣ للمكتب الميداني في سراييفو (انظر الفقرة ٤٥ من الوثيقة A/C.5/53/13). ويرد تبرير هذه الوظائف الإضافية في الفقرات ١٤-٣١ من المرفق الثالث من الوثيقة A/C.5/53/13. وبأخذ تعليقاتها وملاحظاتها الواردة في الفقرات ٣٧-٤٧ أعلاه في الاعتبار، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على ١٦ وظيفة إضافية من الفئة الفنية و ٧ وظائف إضافية من فئة الخدمات العامة وبعدم الموافقة على وظيفتين إضافيتين، واحدة برتبة ف - ٤ وواحدة برتبة ف - ٣، بمكتب رئيس التحقيقات، وبرفض ١٠ وظائف إضافية بأفرقة التحقيقات الجنائية برتبة ف - ٣ ووظيفة إضافية برتبة ف - ٢ في فريق التحليلات العسكرية.

جيم - قلم المحكمة

٤٩ - تبلغ الاحتياجات من الموارد المطلوبة لعام ١٩٩٩ لقلم المحكمة مبلغا إجماليه ٣٠٠ ٨٨٨ ٧٠ دولار (صافيه ٨٠٠ ٨٧٦ ٦٥ دولار بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والإيرادات الأخرى)، مما يظهر زيادة إجماليها ١٠٠ ٥٣٩ ٣٦ دولار (صافيها ٢٠٠ ٨٢٨ ٢٤ دولار بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والإيرادات الأخرى) عن اعتماد عام ١٩٩٨ الذي بلغ إجماليه ٢٠٠ ٣٤٩ ٤٤ دولار (صافيه ٦٠٠ ٠٤٨ ٤١ دولار بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والإيرادات الأخرى). وبالإضافة إلى ذلك، سيدير قلم المحكمة، في عام ١٩٩٩ تقديرا منقحا للموارد الخارجة عن الميزانية يبلغ ٠٠٠ ٩٨٥ دولار، بالمقارنة بمبلغ ٢٠٠ ٣٨٧ ٢ دولار في عام ١٩٩٨.

٥٠ - وتشمل الاحتياجات من الوظائف المقترحة في ميزانية عام ١٩٩٩ لقلم المحكمة ٤٥٦ وظيفة (١٧٦ من الفئة الفنية و ١٨١ من فئة الخدمات العامة و ٩٩ من موظفي الأمن)، بما في ذلك إضافة ١٧١ وظيفة (٥٦ من الفئة الفنية و ٨٧ من فئة الخدمات العامة و ٢٨ من موظفي الأمن). ولعام ١٩٩٩، تظهر ١٠ وظائف دعم لدوائر المحكمة من فئة الخدمات العامة تحت بند قلم المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن الاحتياجات من الوظائف لعام ١٩٩٩ ما مجموعه ١٠ وظائف خارجة عن الميزانية (١ ف - ٣ و ٩ من فئة الخدمات العامة) (الجدولان ٩ و ١٠ من الوثيقة A/C.5/53/13). ومن بين الوظائف الـ ١٧١ المطلوبة لعام ١٩٩٩، ٤٦ وظيفة لرئيس قلم المحكمة ووظيفتين لدوائر المحكمة كانت قد طلبت في إطار التقديرات المنقحة لعام

١٩٩٨ وسيبدأ شغلها اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (انظر الجدولين ٣ و ٩ من الوثيقة A/C.5/53/12). وهكذا يشمل اقتراح ملاك وظائف قلم المحكمة لعام ١٩٩٩ ما مجموعه ١١٥ وظيفة جديدة وإعادة تصنيف ١٦ وظيفة (انظر الفقرة ٥٦ والفقرات ٥٥ و ٦٢ و ٦٨ و ٧٣ و ٧٩ و ٨١ و ٨٦ و ٩٧ من المرفق الثالث من الوثيقة A/C.5/53/13).

٥١ - وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على التغييرات المقترحة بالنسبة للأقسام الجديدة من حيث التمويل والموارد البشرية. غير أنها تحذر مما يبدو الآن كنزعة إلى إنشاء المزيد من الوحدات الصغيرة مع ما يصاحب ذلك من زحف الرتب. وتلاحظ اللجنة أنه طلبت إعادة تصنيف ١٦ وظيفة بقلم المحكمة لعام ١٩٩٩ بالمقارنة بـ ٩ وظائف طلبت إعادة تصنيفها في عام ١٩٩٨ (الجدول ١٠ من الوثيقة A/C.5/52/4). وتشير اللجنة إلى أنه ينبغي أن يكون مبرر إعادة التصنيف قائما على وجود تغيير في طبيعة العمل، ولكن لا ينبغي أن يكون ذلك وسيلة لمعالجة شواغل أخرى تتعلق بإدارة الموارد البشرية مثل الحاجة إلى ترقية شاغلي الوظائف المعاد تصنيفها.

٥٢ - ويبلغ اعتماد تكاليف الموظفين الأخرى بقلم المحكمة لعام ١٩٩٩ ما مجموعه ٣٠٠ ٩٥٧ ٤ دولار، للترجمة التحريرية والشفوية (٩٠٠ ٣٥٩ دولار)، وتدوين المحاضر (٢٠٠ ٦٣٣ ١ دولار)، والترجمة الشفوية الميدانية (٥٠٠ ١٧٦ ١ دولار)، ومشروع فرز الوثائق (٩٠٠ ٢٣٥ ١ دولار)، وغير ذلك من المساعدة المؤقتة، والوقت الإضافي وفروق العمل الليلي (٨٠٠ ٥٥١) (الفقرة ٥٧ من الوثيقة A/C.5/53/13).

٥٣ - وفيما يتعلق بمشروع فرز الوثائق، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاعتماد الإجمالي يبلغ ٩٠٠ ١٧٥ ٢ دولار، تشمل ٠٠٠ ٩٤٠ دولار تحت بند مكتب المدعي العام (انظر الفقرة ٣٨ أعلاه) و ٩٠٠ ٢٣٥ ١ دولار تحت بند قلم المحكمة. وبالنسبة لمكتب المدعي العام، سيعين ٢٠ كاتب فهرسة لمدة ٢٤٠ شهر عمل، لفرز ٠٠٠ ٢٢٠ صفحة من الوثائق المكتوبة باللغات البوسنية/الصربية/الكرواتية. وقد استولى مكتب المدعي العام على هذه الوثائق بموجب أوامر تفتيش، بمساعدة قوات منظمة حلف شمال الأطلسي وقوة تثبيت الاستقرار. وسيعين في قلم المحكمة ٥٢ من مساعدي اللغات و ٦ مترجمين ومنسق مشاريع واحد، لمدد تبلغ بالتقريب ٢٦٠ شهر عمل و ٣٠ شهر عمل و ٥ شهور عمل، على التوالي، من أجل إكمال العملية التي من شأنها أن تتيح استخدام أفرقة التحقيق والادعاء لهذه المادة (الفقرتان ٤٦ (ب) '١'، و ٥٧ (د) من الوثيقة A/C.5/53/13).

٥٤ - وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٣٦ من المرفق الثالث للوثيقة A/C.5/53/13 أن من المقترح إنشاء وظيفة برتبة ف - ٢ و ١٢ وظيفة من فئة الخدمات العامة في وحدة فهرسة الوثائق المنشأة حديثا بمكتب المدعي العام، إضافة إلى وظائف الخدمات العامة الموجودة بتلك الوحدة وعددها ١١ وظيفة. واللجنة غير مقتنعة بوجود حاجة إلى إضافة كل وظائف الخدمات العامة الـ ١٢ إلى هذه الوحدة، وبخاصة على ضوء اعتمادات المساعدة المؤقتة العامة، المطلوبة لمشروع فرز الوثائق المذكور أعلاه. كما لا ترى اللجنة مبررا لطلب وظيفة إضافية برتبة ف - ٢ لتنسيق أعمال الفهرسة والإشراف عليها. وتلاحظ اللجنة من الفقرة ٣٨ من المرفق الثالث أن ١٤ كاتبا سيكونون مسؤولين عن فهرسة الوثائق والمواد الأخرى

الناتجة عن ١٤ تحقيقا، تشمل كوسوفو، ولكن التجربة تبين أنه لم ينفذ حتى الآن، حسب ما هو مزمع، سوى القليل من المهام المقررة. وتوصي اللجنة بعدم الموافقة على ١٣ وظيفة إضافية (١ ف - ٢ و ١٢ من فئة الخدمات العامة) لوحدة فهرسة الوثائق. وترى اللجنة أن المهام التي سيعهد بها إلى الوظائف الجديدة المطلوبة لعام ١٩٩٩ ينبغي أن تستوعب في الهيكل الحالي.

٥٥ - وتبين الفقرة ٥٦ من الوثيقة A/C.5/53/13 التوزيع الوظيفي لـ ١١٥ وظيفة جديدة والـ ١٦ وظيفة المعاد تصنيفها لقلم المحكمة لعام ١٩٩٩. وقد تبادلت اللجنة الآراء مع ممثلي المحكمة بشأن الموضوع واستنتجت، مثلما في حالة مكتب المدعي العام، أن هناك محاولة لطلب وظائف تتناسب طرديا مع تزايد أنشطة المحكمة. وترى اللجنة أن الطاقة الاستيعابية لدى المحكمة لم تستكشف بالكامل بعد. ونظرا لزيادة حجم عمل المحكمة، تدرك اللجنة الحاجة إلى دعم إضافي في قلم المحكمة يقدم، مثلا، إلى دوائر المحكمة وموظفي الأمن ومختلف دوائر اللغات. ولكن لا بد عند إنشاء دائرة ما التدليل على أن الأعمال الإضافية قد استوعبت إلى أقصى حد ممكن وأن استيعابها بما هو أكثر من ذلك سيؤثر بشكل ضار على قدرة المحكمة على القيام بمهمتها.

٥٦ - وكما يتبين من الفقرة ٦٠ (أ) من الوثيقة A/C.5/53/13، يبلغ اعتماد محامي الدفاع، في عام ١٩٩٩، ٢٠٠ ١٤ دولار، بالمقارنة باعتماد بلغ ٤٠٠ ٠٥٨ ٧ دولار لعام ١٩٩٨ (الفقرة ٧٣ (أ) من الوثيقة A/C.5/52/4). وأبلغت اللجنة أن نفقات محامي الدفاع بلغت ٧٠٠ ٦٣٦ ٧ دولار في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨. وتقدر النفقات لعام ١٩٩٩ على أساس متوسط ٤٠ متهما محتجزين طوال عام ١٩٩٩. وعلمت اللجنة أثناء زيارتها للاهاي أنه بينما يعتقد أن المعدل الذي استخدمته المحكمة في تعويض المحامين كان معقولا، فإن من المرجح أن تزداد التكلفة الإجمالية لمحامي الدفاع بصورة حادة في السنوات القادمة. وتأمل اللجنة أن يعمل الأخذ بإدارة المحكمة التمهيدية، على الأقل، على التخفيف من سرعة ازدياد هذه المصروفات.

٥٧ - ولم تتلق اللجنة الاستشارية معلومات بشأن التأجيل غير المتوقع لإجراءات المحكمة. وفيما يتعلق بمطالبة المتهمين بتغيير محامي الدفاع، أبلغت اللجنة بأنه جرى تغيير ١٦ محامي دفاع و ٧ محامين مشاركين من أجل ١١ محتجزا. وكانت ٦ تغييرات من بين هذه التغييرات الـ ٢٣ تتصل بمحتجز واحد. ونظرا لما ينطوي عليه ذلك من تكلفة ومن احتمال تأخير بدء المحاكمة أو إجراءاتها، يلزم رصد وتقييم العوامل المؤدية إلى تأجيل المحكمة وتغيير محامي الدفاع. وتحقيقا لهذا الغرض، توصي اللجنة بجمع تلك المعلومات بانتظام، بما في ذلك أسباب التأجيل.

٥٨ - وفي الفقرة ٥٩ (ب)، طُلب اعتماد بلغ ٢٠٠ ٤٩٦ ٢ دولار لعام ١٩٩٩ لتغطية تكاليف سفر المجني عليهم والشهود وبدلاتهم، ومساندي الشهود، والأطفال المعالين، والبالغين المعوقين، وتكاليف إقامة مساعدي الشهود واتصالاتهم. وطُلب لنفس الغرض، لعام ١٩٩٨، ٧٠٠ ٩٢٧ دولار. ومن المقدر لعام ١٩٩٩ أن ٩٠٠ شاهد سيسافرون إلى لاهاي لأغراض جلسات الاستماع والمحاكمة.

٥٩ - وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن من المقترح بالنسبة لقسم المجني عليهم والشهود، نقل وظيفة برتبة ف - ٢ إلى القسم وإنشاء ١٧ وظيفة جديدة (٣ ف - ٢ و ١٤ من فئة الخدمات العامة)، يستعاض بـ ٩ منها عن اعتمادات المساعدة المؤقتة العامة من مساعدي الشهود. وفضلا عن ذلك، يُقترح إعادة تصنيف وظيفتين برتبة ف - ٣ (الفقرة ٧٣ من المرفق الثالث من الوثيقة A/C.5/53/13). وتدرك اللجنة أن حجم العمل المتعلق بإدارة شؤون الشهود قد ازداد ولكنها لا ترى مبررا لإضافة ١٧ وظيفة جديدة إلى هذا القسم في المرحلة الراهنة. وتلاحظ اللجنة من الفقرة ٧٧ من المرفق الثالث أن كل قاعة محكمة ستحتاج إلى اثنين من المساعدين الإداريين لمواجهة حجم العمل المتوقع الناتج عن الاستماع إلى أقوال ٩٠٠ شاهد. وما تفهمه اللجنة هو أن الأخذ بإجراء إدارة المحكمة التمهيدية الجديد قد يؤثر على العدد التقديري للشهود. وتوصي اللجنة بأنه ينبغي أن تنتظر المحكمة نتيجة الأداء قبل إنشاء جميع الوظائف الـ ١٧ الجديدة تحسبا لاستقبال ٩٠٠ شاهد. ومن ثم توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على ١٠ وظائف إضافية (١ ف - ٢ و ٩ من فئة الخدمات العامة) في الوقت الراهن؛ على أن يرجأ اتخاذ إجراء بشأن الوظائف الـ ٧ المتبقية (٢ ف - ٢ و ٥ من فئة الخدمات العامة) إلى أن تستجد تطورات أخرى.

٦٠ - وفيما يتعلق بإعادة تصنيف وظيفتين برتبة ف - ٣ إلى رتبة ف - ٤ لموظفي حماية (واحد لحماية الشهود وواحد لدعم الشهود)، ترى اللجنة الاستشارية أن المبررات المقدمة في الفقرتين ٧٤ و ٧٩ من المرفق الثالث غير مقنعة. ولا ترى اللجنة داعيا لخلق "وحدتين منفصلتين ولكن بينهما تنسيق" من وحدة واحدة، من أجل تبرير إعادة تصنيف هاتين الوظيفتين. إذ ليس هناك ما يمنع أن يشرف رئيس واحد لوحدة واحدة على الوحدتين (وحدة حماية الشهود ووحدة دعم الشهود).

٦١ - وفي الفقرة ٨١ من المرفق الثالث من الوثيقة A/C.5/53/13، يُقترح إعادة تصنيف وظيفة أمين المحفوظات من رتبة ف - ٢ إلى رتبة ف - ٣ وإنشاء وحدة محفوظات تحت إشراف نائب رئيس قلم المحكمة ولكن مستقلة عن المكتبة. ولا ترى اللجنة أي مبرر لإنشاء وحدة منفصلة، في هذه الحالة، سوى التمكين من إعادة تصنيف وظيفة أمين المحفوظات، وبالتالي، توصي بالرفض (انظر الفقرة ٥١ أعلاه).

٦٢ - وبالنسبة لقسم الدعم الالكتروني ودعم الاتصالات، تشير اللجنة إلى أنها أوصت، على أساس الاقتراح الوارد في ميزانية عام ١٩٩٨ (الفقرتان ٩٧ و ٩٨ من المرفق الرابع من الوثيقة A/C.5/52/4) بالموافقة على ٨ وظائف من الفئة الفنية (١ ف - ٥ و ٣ ف - ٣ و ٤ ف - ٢) و ٢٨ وظيفة من فئة الخدمات العامة، منها ٣ من الرتبة الرئيسية، فضلا عن وظيفة إضافية من فئة الخدمات العامة ممولة من موارد خارجة عن الميزانية. ومن المقترح، لعام ١٩٩٩، إنشاء ٣ وظائف جديدة برتبة ف - ٢ و ٩ وظائف إضافية من فئة الخدمات العامة، فضلا عن إعادة تصنيف وظيفتين (١ من ف - ٣ إلى ف - ٤ و ١ من ف - ٢ إلى ف - ٣) (الفقرات ٩٤-٩٦ من المرفق الثالث من الوثيقة A/C.5/53/13). وتلاحظ اللجنة أنه طلبت أيضا ٩ وظائف من فئة الخدمات العامة لعام ١٩٩٨ ووفق عليها. ولا ترى اللجنة في المعلومات المقدمة مبررا للموافقة على الوظائف الـ ١٢ الإضافية كلها. وعلى ذلك، توصي بالموافقة على وظيفة واحدة برتبة ف - ٢ (مدير قاعدة بيانات) و ٤ وظائف من فئة الخدمات العامة، وتوصي بعدم الموافقة على وظيفتين برتبة ف - ٢ و ٥ وظائف من فئة الخدمات العامة.

٦٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن زيادة عدد موظفي المحكمة سيتطلب مساحة إضافية للمكاتب. وفي الفقرة ٦٢ (ب) '٢' من الوثيقة A/C.5/53/13، ترد إشارة إلى أن اعتمادا قدره ٤١٤ ٢٠٠ دولار مطلوب لتغطية تكلفة حوالي ٠٠٠ ٤ متر مربع من مساحة المكاتب الإضافية لمدة ٦ أشهر. ويستند التقدير إلى الحاجة لتوفير أمكنة لحوالي ٢٠٠ موظف، بما في ذلك الوظائف الجديدة المقترحة لعام ١٩٩٩ ومختلف المتدربين والموظفين الآخرين الممولين تحت بند المساعدة المؤقتة العامة. وتلقت اللجنة، بناء على طلبها، تحليلا لتوزيع مكاتب المحكمة حسب الطوابق. وعلى ضوء التخفيض الذي أوصت به اللجنة للوظائف الجديدة لعام ١٩٩٩ والشواغر المتوقعة، توصي بمواصلة مراجعة الاحتياجات الحالية من مساحة المكاتب الإضافية وتعديلها تبعا لذلك.

دال - استنتاجات وتوصيات

٦٤ - استنادا إلى التوصيات والملاحظات المبينة في الفقرات ٤٤ و ٤٨ و ٥٤ و ٥٩ و ٦٢ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على اعتماد مبلغ إجمالي قدره ٣٠٠ ٠٦٦ ١٠٣ دولار (صافيه ٣٠٠ ٨٠١ ٩٣ دولار) لتشغيل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عام ١٩٩٩. وهذا سيمثل انخفاضا إجماليا قدره ٩٠٠ ٣١٨ ٣ دولار (صافيه ٦٠٠ ٨٤٩ ٢ دولار) عن التقدير الذي يبلغ إجماليه ٠٠٠ ٣٨٠ ١٠٦ دولار (صافيه ٩٠٠ ٦٥٠ ٩٦ دولار)، المشار إليه في الفقرة ٦٨ من الوثيقة A/C.5/53/13. وفيما يلي موجز تخفيضات الوظائف التي أوصت بها اللجنة:

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

موجز لتخفيضات الوظائف التي أوصت بها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

الميزانية المنقحة لعام ١٩٩٨

الوحدة التنظيمية	الوظائف	رقم الفقرة المرجعية
شعبة الادعاء	٤ من الفئة الفنية (١ ف - ٥ و ٢ ف - ٤ و ١ ف - ٢) و ٢ من فئة الخدمات العامة	٢٠
شعبة التحقيقات	٢ من الفئة الفنية (٢ ف - ٢)	٢١
قسم الدعم القانوني للدوائر، قلم المحكمة	٤ من الفئة الفنية (١ ف - ٤ و ٣ ف - ٢)	٢٥

ما مجموعه ١٢ وظيفة (١٠ من الفئة الفنية و ٢ من فئة الخدمات العامة) لم يوصى بالموافقة عليها لعام ١٩٩٨.

الميزانية المقترحة لعام ١٩٩٩

الوحدة التنظيمية	الوظائف	رقم الفقرة المرجعية
شعبة الادعاء	٩ من الفئة الفنية (١ ف - ٥ و ٧ ف - ٣ و ١ ف - ٢)	٤٤
شعبة التحقيقات	١٣ من الفئة الفنية (١ ف - ٤ و ١١ ف - ٣ و ١ ف - ٢)	٤٨
وحدة فهرسة الوثائق	وظيفة من الفئة الفنية (١ ف - ٢) و ١٢ من فئة الخدمات العامة	٥٤
قسم المجني عليهم والشهود	٢ من الفئة الفنية (٢ ف - ٢) و ٥ من فئة الخدمات العامة	٥٩
قسم الدعم الالكتروني ودعم الاتصالات	٢ من الفئة الفنية (٢ ف - ٢) و ٥ من فئة الخدمات العامة	٦٢

ما مجموعه ٤٩ وظيفة (٢٧ من الفئة الفنية و ٢٢ من فئة الخدمات العامة) لم يوصى بالموافقة عليها لعام ١٩٩٩.

٦٥ - وترى اللجنة الاستشارية أن الوقت قد حان لإجراء استعراض من قبل خبراء لإدارة كل من أجهزة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وهيكله التنظيمي، ولا سيما مكتب المدعي العام وقلم المحكمة. ومن ثم، توصي اللجنة بأن يدعو الأمين العام فريقا من الخبراء المستقلين إلى الاجتماع، بصفتهم الفردية، لتقييم عمليات المحكمة وأدائها. وينبغي أن يضم الفريق قضاة وخبراء ادعاء ومحاكمة ودفاع لديهم من الخبرة في مهنهم ما يكفي لتقييم محكمة ذات طابع دولي. وينبغي أن يضم الفريق أيضا أفرادا من الأوساط الأكاديمية.

٦٦ - وينبغي أن يشمل تقييم المحكمة جميع جوانب سير عمل المحكمة بما في ذلك الاستخدام الأمثل لموظفي التحقيقات ومحاميي المرافعات والدفاع، والمحامين المشاركين والشهود، والشهود الخبراء. وينبغي تقييم الهيكل التنظيمي للأجهزة الثلاثة الرئيسية للمحكمة، وجريا على ممارسة الدول الأعضاء، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للخدمات المقدمة إلى المعوزين من المتهمين والمشتبه فيهم والمسألة الطويلة الأمد المتعلقة بإنفاذ الأحكام. وينبغي تقييم تجربة وجود مدعي عام واحد لمحكمتي يوغوسلافيا السابقة ورواندا، التي استمرت حتى الآن.

٦٧ - وينبغي أن تتحمل ميزانية المحكمة تكلفة تقييمها وأن تدرج التكلفة في تقرير أدائها. وينبغي أن يقدم تقرير التقييم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين عن طريق اللجنة الاستشارية. ويتضمن تقرير اللجنة الاستشارية ذو الصلة توصية مماثلة فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

المرفق الأول

التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨ والميزانية المقترحة لعام ١٩٩٩ للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

ألف - المجاميع الإجمالية

أوجه الإنفاق	نفقات عام ١٩٩٧	الاعتماد الأولي لعام ١٩٩٨	المبالغ المنقحة للمرة الثانية المأذون بإنفاقها في عام ١٩٩٨	المبالغ المنقحة للمرة الثالثة المتوقعة لعام ١٩٩٨	المبالغ المقترحة لعام ١٩٩٩
النفقات:					
الوظائف المؤقتة	٢٠ ٣٧٩,٤	٣٠ ٢٠٠,٧	٣١ ٣٧٧,٧	٢٨ ٤٦٦,٩	٤٨ ٢٣٤,٧
تكاليف الموظفين الأخرى	١ ٤٥٥,٩	٣ ٨٦٩,٧	٥ ٢٥٦,٧	٤ ٤٣٩,٩	٦ ٧٧٤,٣
مرتبات القضاة وبدلاتهم	١ ٧٧٠,٩	٢ ٣٤٧,٩	٢ ٥٠٩,٩	٢ ٤٦٦,٣	٢ ٣٠١,٥
الخبراء الاستشاريون والخبراء	١٥٤,٥	٢٧٩,٩	٣١٢,٣	٢٥٠,٧	٤٤١,١
السفر	١ ٦٩١,٥	٣ ٠١٢,٨	٣ ٥٢٩,١	٣ ٢٦٦,٣	٥ ١٩١,٨
الخدمات التعاقدية	٤ ٦١١,٤	٩ ٠٤٧,٠	١١ ٠٠٢,٨	١٢ ٠٩٥,٧	١٨ ٧٠٩,٤
مصروفات التشغيل العامة	٤ ٢٧٦,٨	٦ ٤٥٧,٨	٦ ٨٥٥,١	٦ ٤٣٠,٧	٨ ٥٢٤,٤
الضيافة	٢,٥	٤,٠	٤,٠	٥,١	٤,٠
اللوازم والمواد	٣٥٦,٩	٩٦١,٥	١ ١٢٩,٧	١ ٠٥١,٥	١ ٣٢٦,٠
اقتناء المعدات	١ ٤١٥,٧	٣ ٦٣٨,٢	٢ ٩٧١,١	٣ ٩٨٨,٧	٤ ١٣٩,٦
أعمال البناء الرئيسية	٢٧٧,٣	٢ ٩٥٠,٦	١٩٠,٦	١٠٣,١	١ ٠٠٩,٣
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٤ ٢١٤,٨	٦ ٠٥٩,٧	٦ ٢٦٩,٦	٦ ٠٤٧,٠	٩ ٧٢٩,١
مجموع النفقات (مبلغ إجمالي)	٤٠ ٦٠٧,٦	٦٨ ٨٢٩,٨	٧١ ٤٠٨,٦	٦٨ ٦١١,٩	١٠٦ ٣٨٥,٢
الإيرادات:					
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٨ ٢١٤,٤	٦ ٠٥٩,٧	٦ ٢٦٩,٦	٦ ٠٤٧,٠	٩ ٧٢٩,١
الإيرادات الأخرى	٠,٠	٤٣٨,٥	٣٦٣,٧	٣٦٣,٧	٥,٢
مجموع الاحتياجات (مبلغ صاف)	٣٦ ٣٩٢,٨	٦٢ ٣٣١,٦	٦٤ ٧٧٥,٣	٦٢ ٢٠١,٢	٩٦ ٦٥٠,٩

باء - دوائر المحكمة

أوجه الإنفاق	نفقات عام ١٩٩٧	الاعتماد الأولي لعام ١٩٩٨	المبالغ المنقحة للمرة الثانية المأذون بإنفاقها في عام ١٩٩٨	المبالغ المنقحة للمرة الثالثة المتوقعة لعام ١٩٩٨	المبالغ المقترحة لعام ١٩٩٩
النفقات:					
الوظائف المؤقتة	٢٢٤,٢	٣٠٨,١	٣٢٣,٤	٣١٦,٩	٠,٠
تكاليف الموظفين الأخرى	١,٧	٣٦٤,٥	٣٦٤,٥	٢٧٩,٠	٠,٠
مرتبات القضاة وبدلاتهم	١ ٧٧٠,٩	٢ ٣٤٧,٩	٢ ٥٠٩,٩	٢ ٤٦٦,٣	٢ ٣٠١,٥
الخبراء الاستشاريون والخبراء (بما في ذلك السفر)	٠,٠	٥٧,٠	٥٧,٠	٢١,٠	١٥,٠
السفر	١٣,٠	٢٥,٠	٧٥,٠	٦١,٨	٦٥,٢
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٥٢,٥	٦١,٨	٦٤,٩	٦٧,٣	٠,٠
مجموع النفقات (مبلغ إجمالي)	٢ ٠٦٢,٣	٣ ١٦٤,٣	٣ ٣٩٤,٧	٣ ٢١٢,٣	٢ ٣٨١,٧
الإيرادات:					
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٥٢,٥	٦١,٨	٦٤,٩	٦٧,٣	٠,٠
الإيرادات الأخرى					
مجموع الاحتياجات (مبلغ صاف)	٢ ٠٠٩,٨	٣ ١٠٢,٥	٣ ٣٢٩,٨	٣ ١٤٥,٠	٢ ٣٨١,٧

جيم - مكتب المدعي العام

أوجه الإنفاق	نفقات عام ١٩٩٧	الاعتماد الأولي لعام ١٩٩٨	المبالغ المنقحة للمرة الثانية المأذون بإنفاقها في عام ١٩٩٨	المبالغ المنقحة للمرة الثالثة المتوقعة لعام ١٩٩٨	المبالغ المقترحة لعام ١٩٩٩
النفقات:					
الوظائف المؤقتة	١١ ١٥٢,٩	١٦ ٠٨٢,٠	١٦ ٥٣٩,٧	١٥ ٢٦١,٣	٢٤ ٢٥٧,٤
تكاليف الموظفين الأخرى	٣٨,٠	٥٣,٨	٥٤٥,٩	٤٣١,٤	١ ٨١٧,٠
الخبراء الاستشاريون والخبراء (بما في ذلك السفر)	١٢١,١	١٤٤,١	١٧٦,٥	١٤٧,١	٦٣,٦
السفر	١ ٢٢٢,٦	١ ٨٨١,٤	٢ ٠٦٠,٠	١ ٧٤٠,٦	٢ ١٨٨,٣
الخدمات التعاقدية	٧,٤	١٩,٢	١٩,٢	٣٠,٦	٦٦,١
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢ ٠١٥,٥	٣ ١٣٥,٨	٣ ٢٣١,٥	٣ ٢٤١,٨	٤ ٧٢٢,٨
مجموع النفقات (مبلغ إجمالي)	**١٤ ٥٥٧,٥**	**٢١ ٣١٦,٣**	**٢٢ ٥٧٢,٨**	**٢٠ ٨٥٢,٨**	**٣٣ ١١٥,٢**
الإيرادات:					
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢ ٠١٥,٥	٣ ١٣٥,٨	٣ ٢٣١,٥	٣ ٢٤١,٨	٤ ٧٢٢,٨
الإيرادات الأخرى	٠,٠	٠,٠			
مجموع الاحتياجات (مبلغ صاف)	**١٢ ٥٤٢,٠**	**١٨ ١٨٠,٥**	**١٩ ٣٤١,٣**	**١٧ ٦١١,٠**	**٢٨ ٣٩٢,٤**

دال - قلم المحكمة

أوجه الإنفاق	نفقات عام ١٩٩٧	الاعتماد الأولي لعام ١٩٩٨	المبالغ المنقحة للمرة الثانية المأذون بإنفاقها في عام ١٩٩٨	المبالغ المنقحة للمرة الثالثة المتوقعة لعام ١٩٩٨	المبالغ المقترحة لعام ١٩٩٩
النفقات:					
الوظائف المؤقتة	٩ ٠٠٢,٣	١٣ ٨١٠,٦	١٤ ٥١٤,٦	١٢ ٨٨٨,٧	٢٣ ٩٧٧,٣
تكاليف الموظفين الأخرى	١ ٤١٦,٢	٣ ٤٥١,٤	٤ ٣٤٦,٣	٣ ٧٢٩,٥	٤ ٩٥٧,٣
الخبراء الاستشاريون والخبراء	٣٣,٤	٧٨,٨	٧٨,٨	٨٢,٦	٣٦٢,٥
السفر	٤٥٥,٩	١ ١٠٦,٤	١ ٣٩٤,١	١ ٤٦٣,٩	٢ ٩٣٨,٣
الخدمات التعاقدية	٤ ٦٠٤,٠	٩ ٠٢٧,٨	١٠ ٩٨٣,٦	١٢ ٠٦٥,١	١٨ ٦٤٣,٣
مصروفات التشغيل العامة	٤ ٢٧٦,٨	٦ ٤٥٧,٨	٦ ٨٥٥,١	٦ ٤٣٠,٧	٨ ٥٢٤,٤
الضيافة	٢,٥	٤,٠	٤,٠	٥,١	٤,٠
اللوازم والمواد	٣٥٦,٩	٩٦١,٥	١ ١٢٩,٧	١ ٠٥١,٥	١ ٣٢٦,٠
اقتناء المعدات	١ ٤١٥,٧	٣ ٦٣٨,٢	٢ ٩٧١,١	٣ ٩٨٨,٧	٤ ١٣٩,٦
البناء والتغييرات الرئيسية للأماكن	٢٧٧,٣	٢ ٩٥٠,٦	١٩٠,٦	١٠٣,١	١ ٠٠٩,٣
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢ ١٤٦,٨	٢ ٨٦٢,١	٢ ٩٧٣,٢	٢ ٧٣٧,٩	٥ ٠٠٦,٣
مجموع النفقات (مبلغ إجمالي)	٢٣ ٩٨٧,٨	٤٤ ٣٤٩,٢	٤٥ ٤٤١,١	٤٤ ٥٤٦,٨	٧٠ ٨٨٨,٣
الإيرادات:					
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢ ١٤٦,٨	٢ ٨٦٢,١	٢ ٩٧٣,٢	٢ ٧٣٧,٩	٥ ٠٠٦,٣
الإيرادات الأخرى	٠,٠	٤٣٨,٥	٣٦٣,٧	٣٦٣,٧	٥,٢
مجموع الاحتياجات (مبلغ صاف)	٢١ ٨٤١,٠	٤١ ٠٤٨,٦	٤٢ ١٠٤,٢	٤١ ٤٤٥,٢	٦٥ ٨٧٦,٨

المرفق الثاني

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

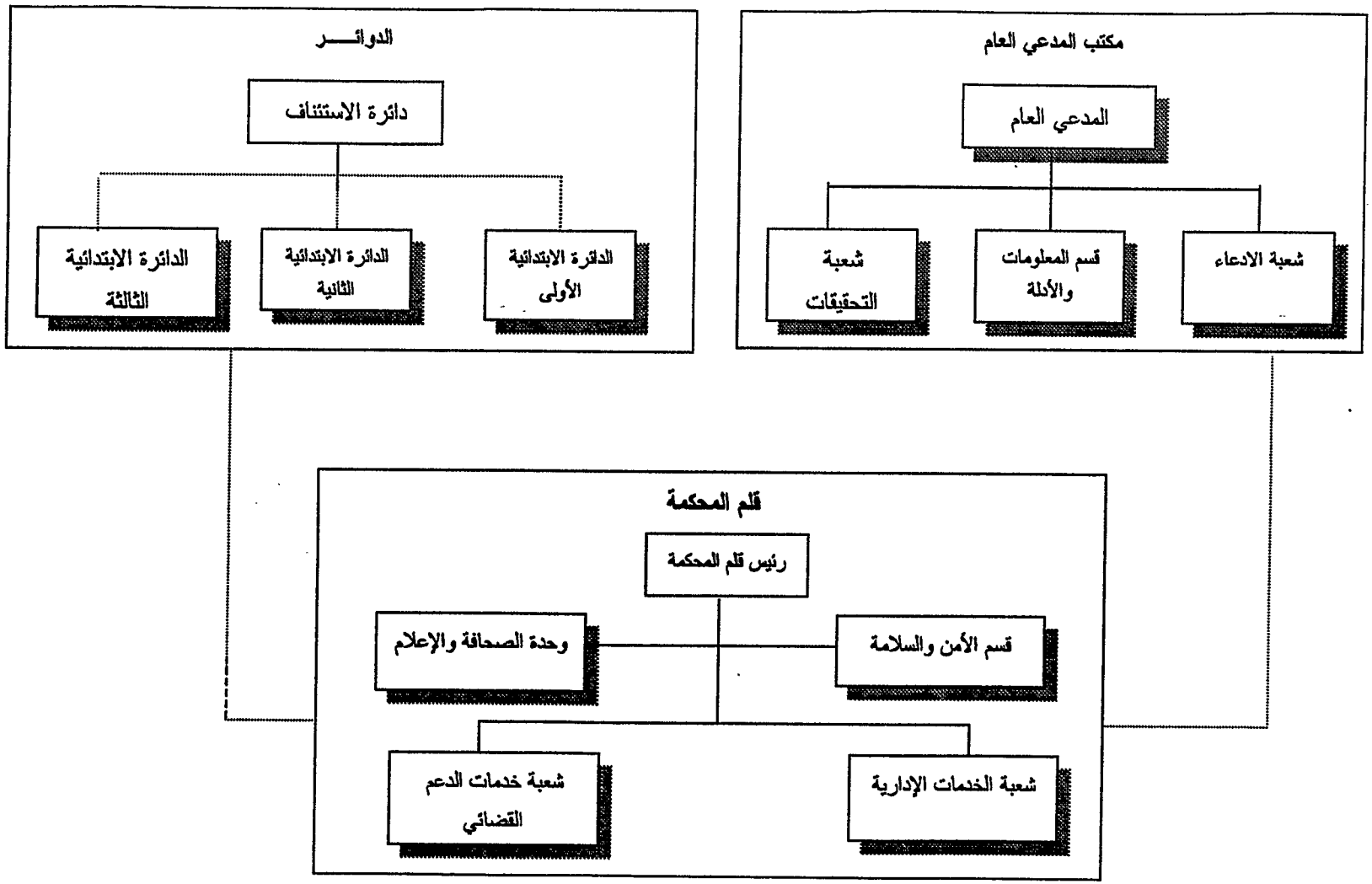

دوائر المحكمة

التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨

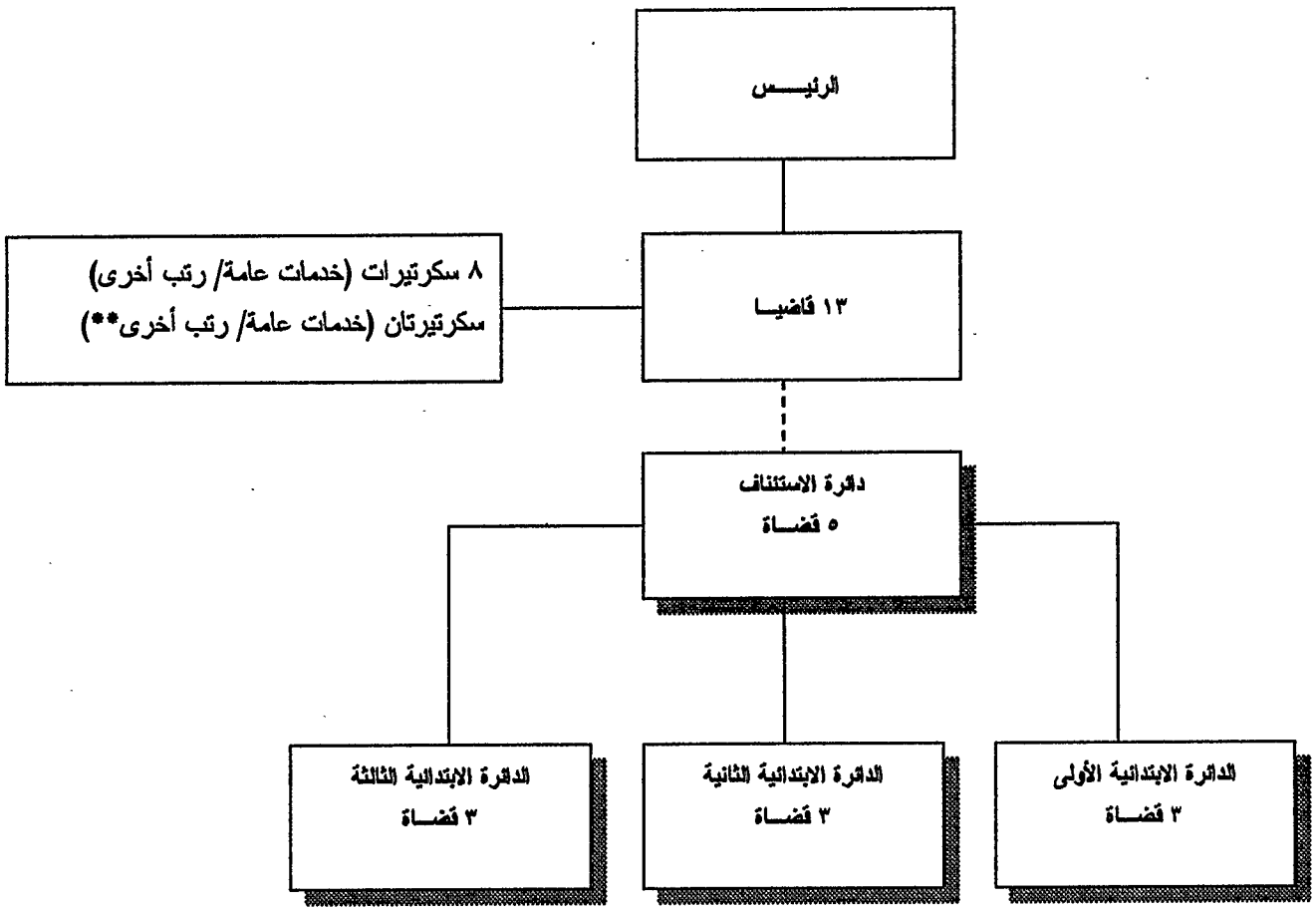

** الإذن بالإنفاق في حدود مبلغ معين للدائرة الابتدائية الثالثة

ملحوظة: لا تشمل الدائرة التي جرت بها محاكمة سيليبتشي

مكتب المدعي العام: ١٩٩٨

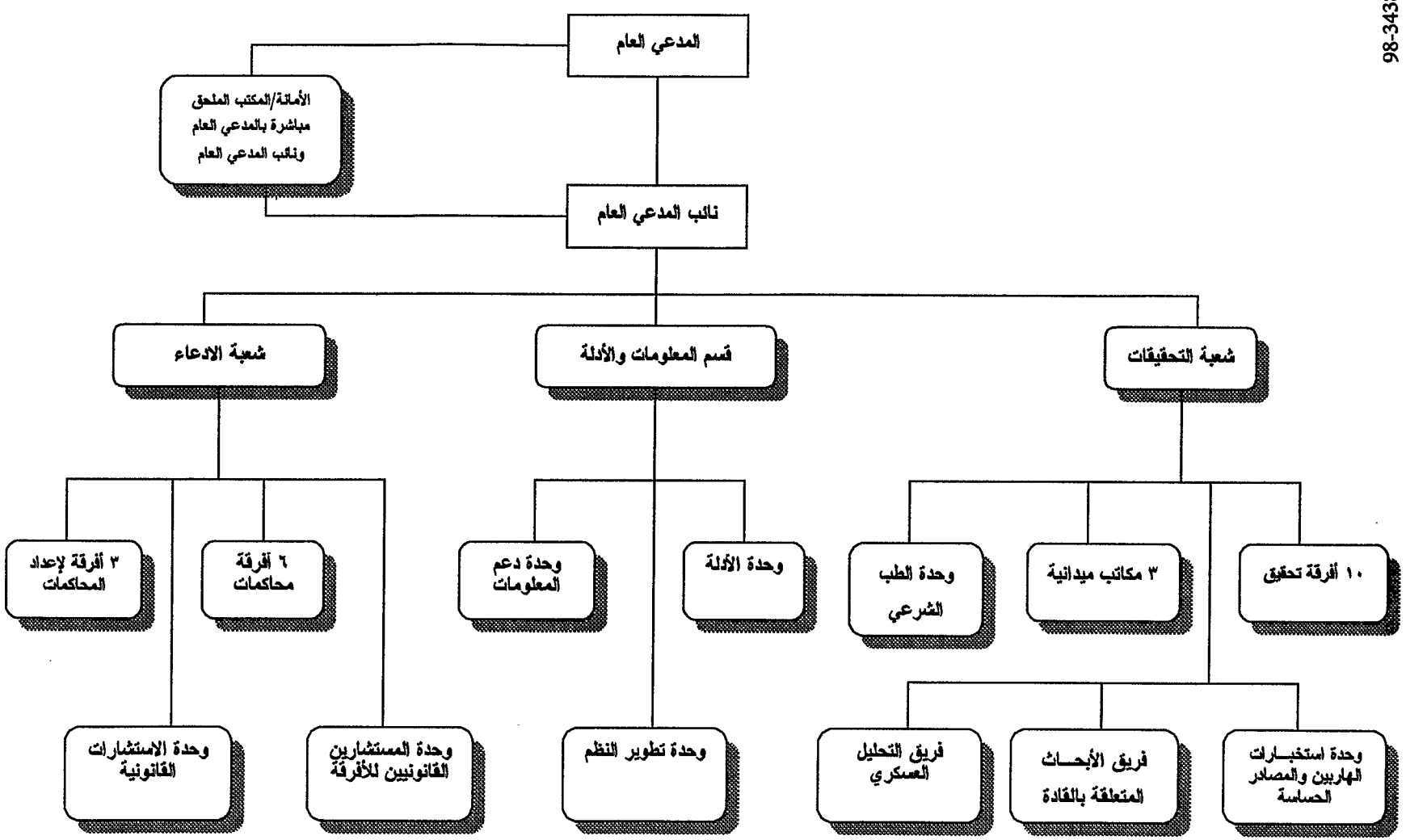

مكتب المدعي العام

التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨

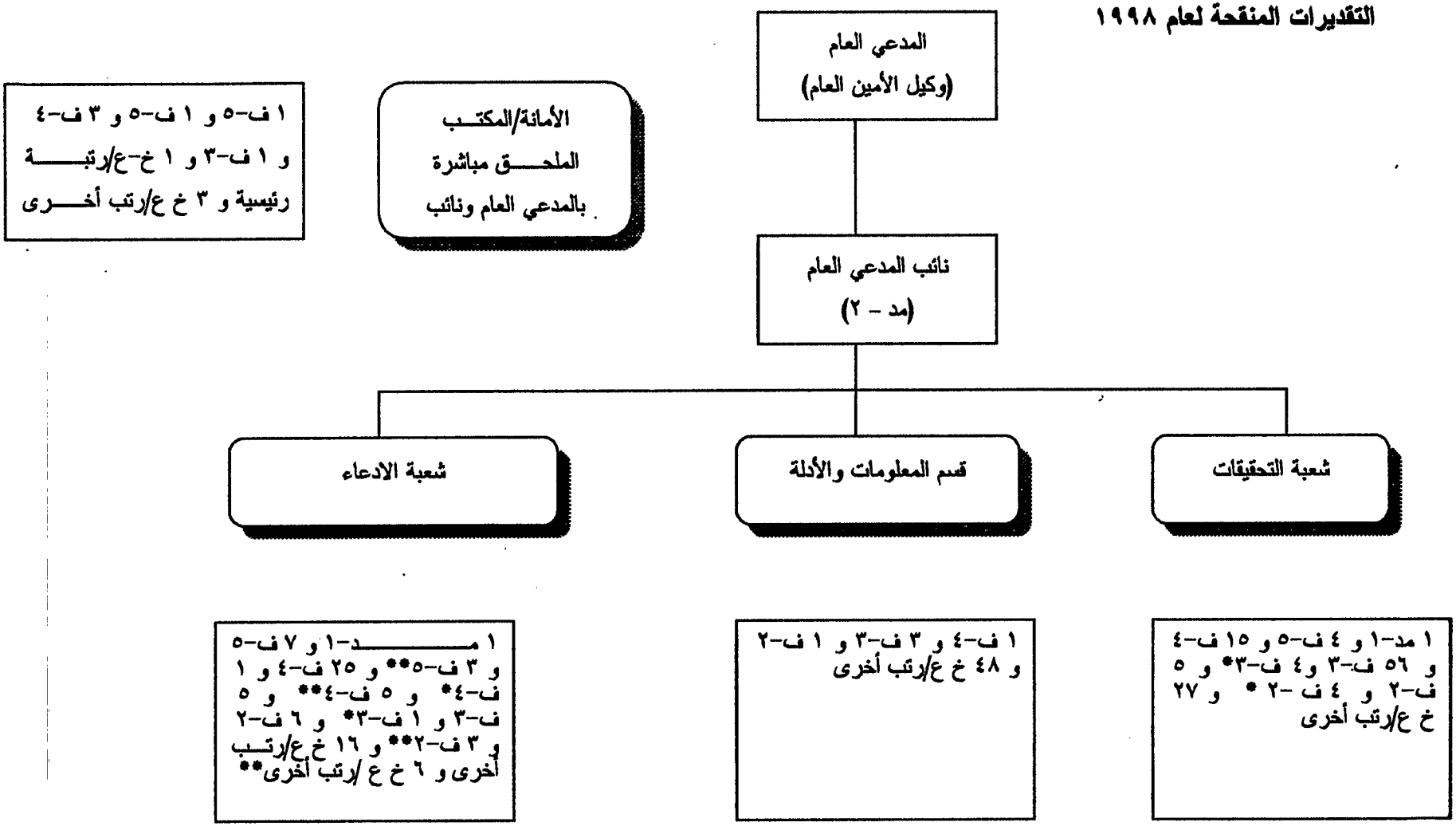

* الإذن بالانفاق في جدود مبلغ معين في كوسوفو

** الإذن بالإنفاق في حدود مبلغ معين للدائرة الابتدائية الثالثة

../..

مكتب المدعي العام:

المكتب الملحق مباشرة بالمدعي العام ونائب المدعي العام

التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨

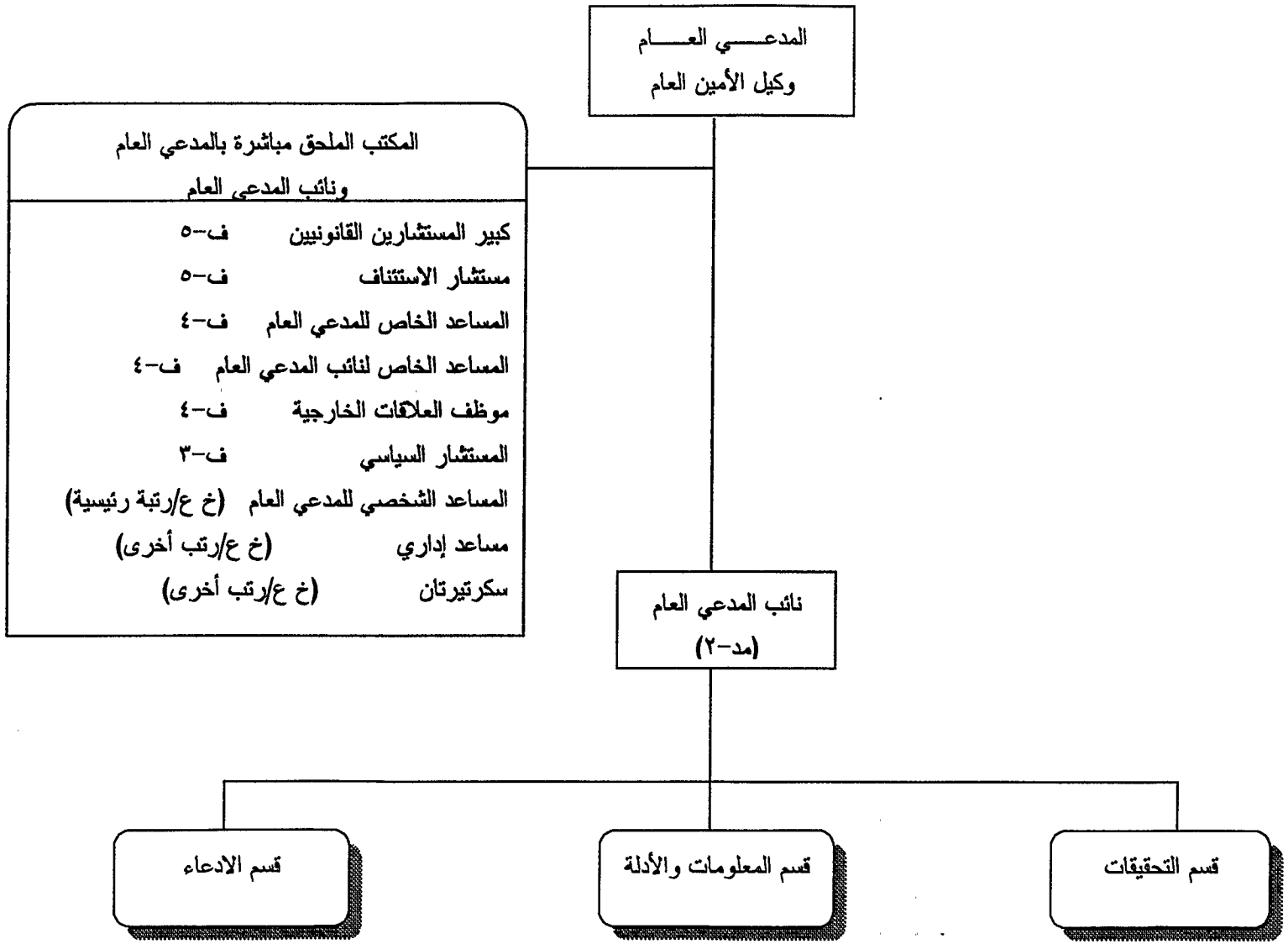

مكتب المدعي العام:
شعبة الادعاء
التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨

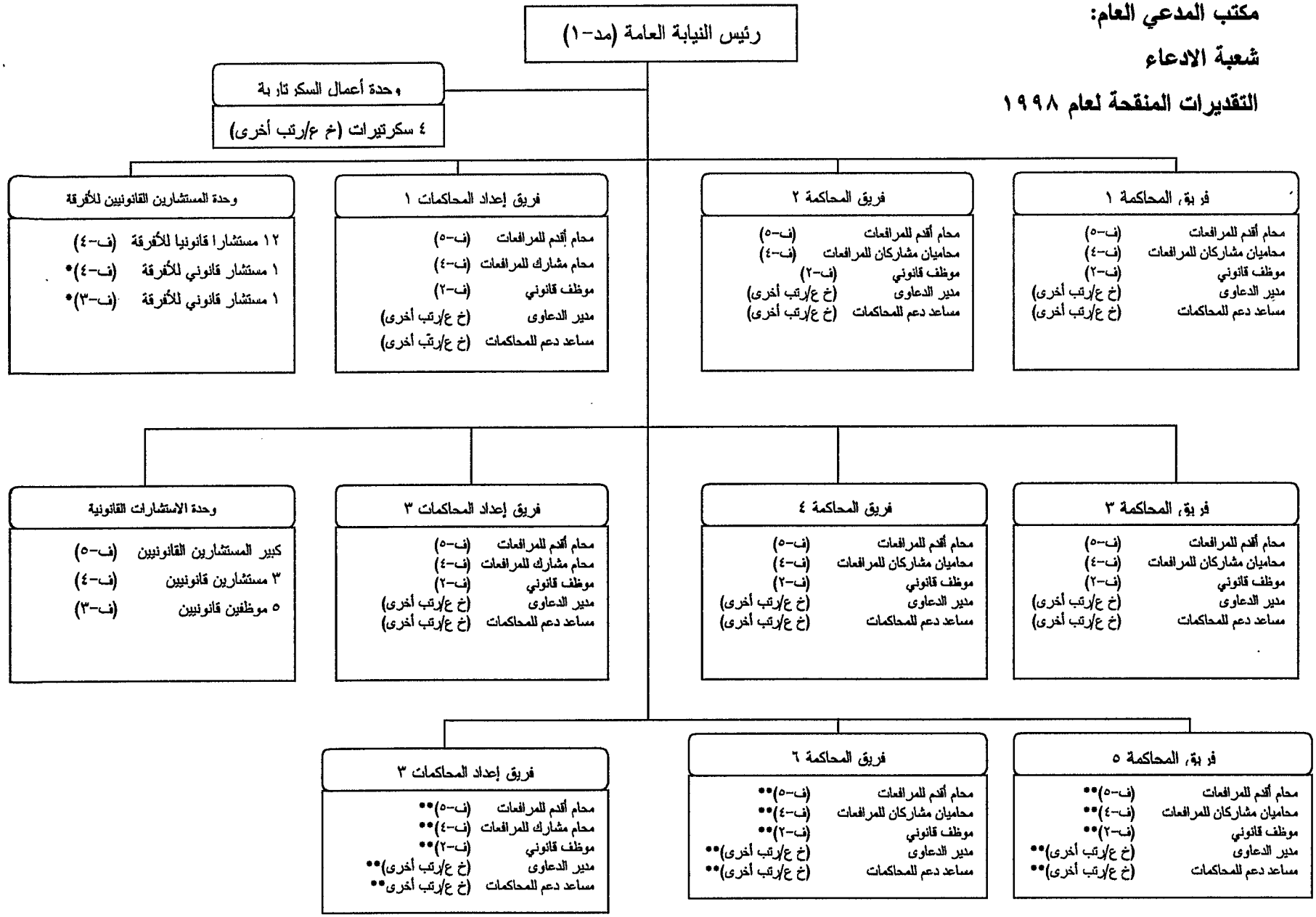

* الإذن بالإنفاق في حدود مبلغ معين في كوسوفو.

** الإذن بالإنفاق في حدود مبلغ معين للدائرة الابتدائية الثالثة.

../..

مكتب المدعي العام:
شعبة الادعاء
التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨

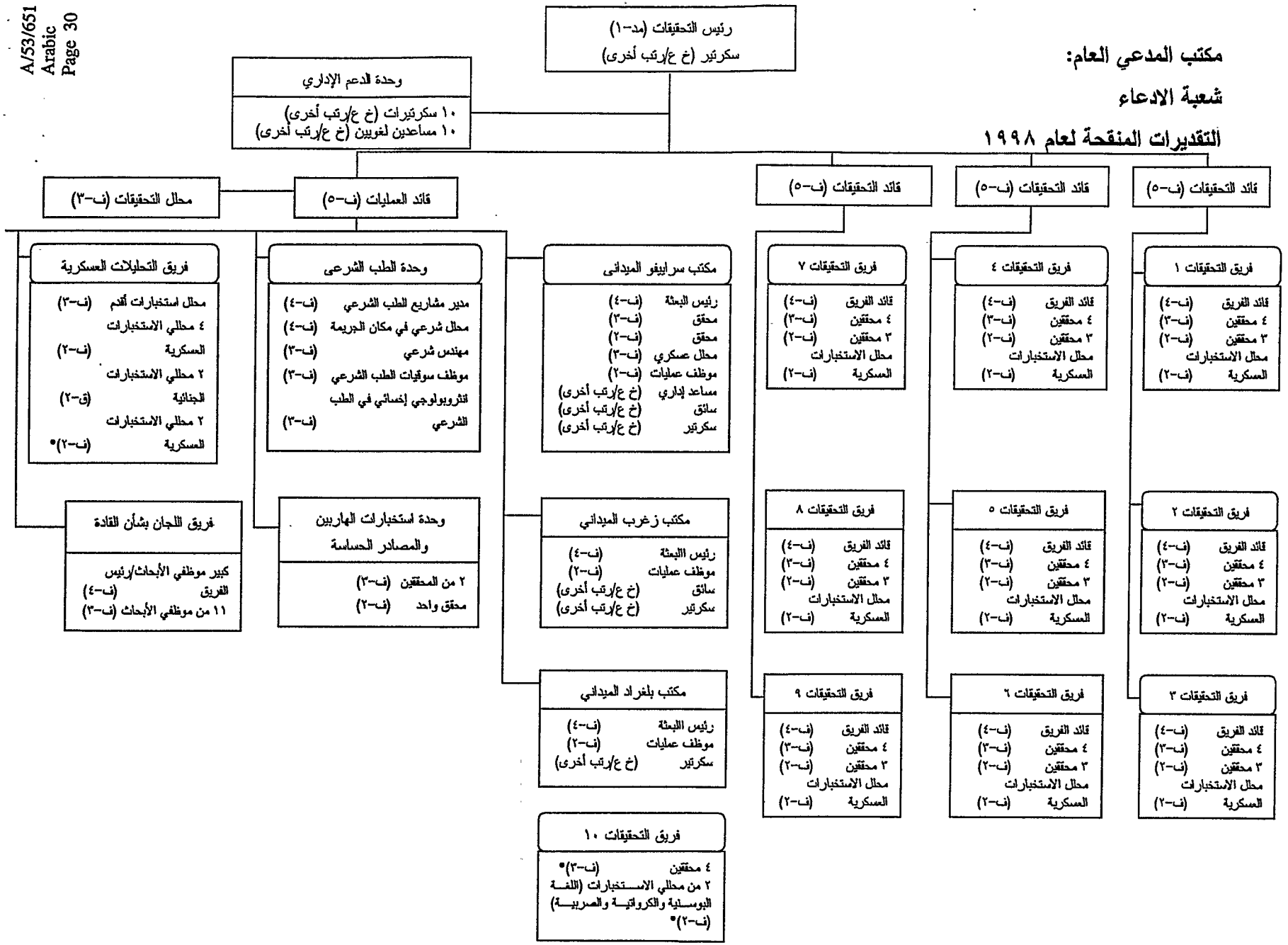

مكتب المدعي العام:
قسم المعلومات والأدلة
التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨

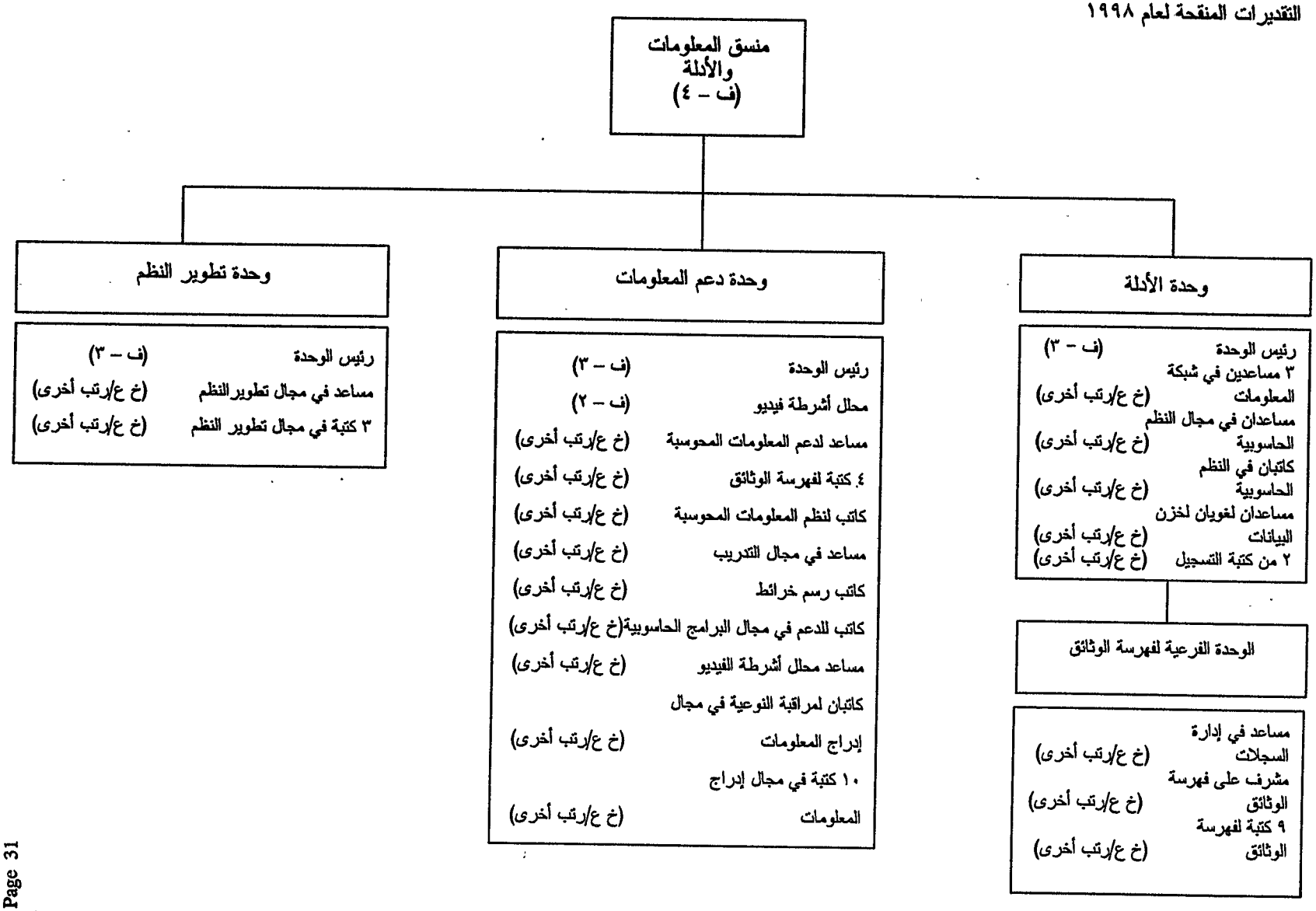

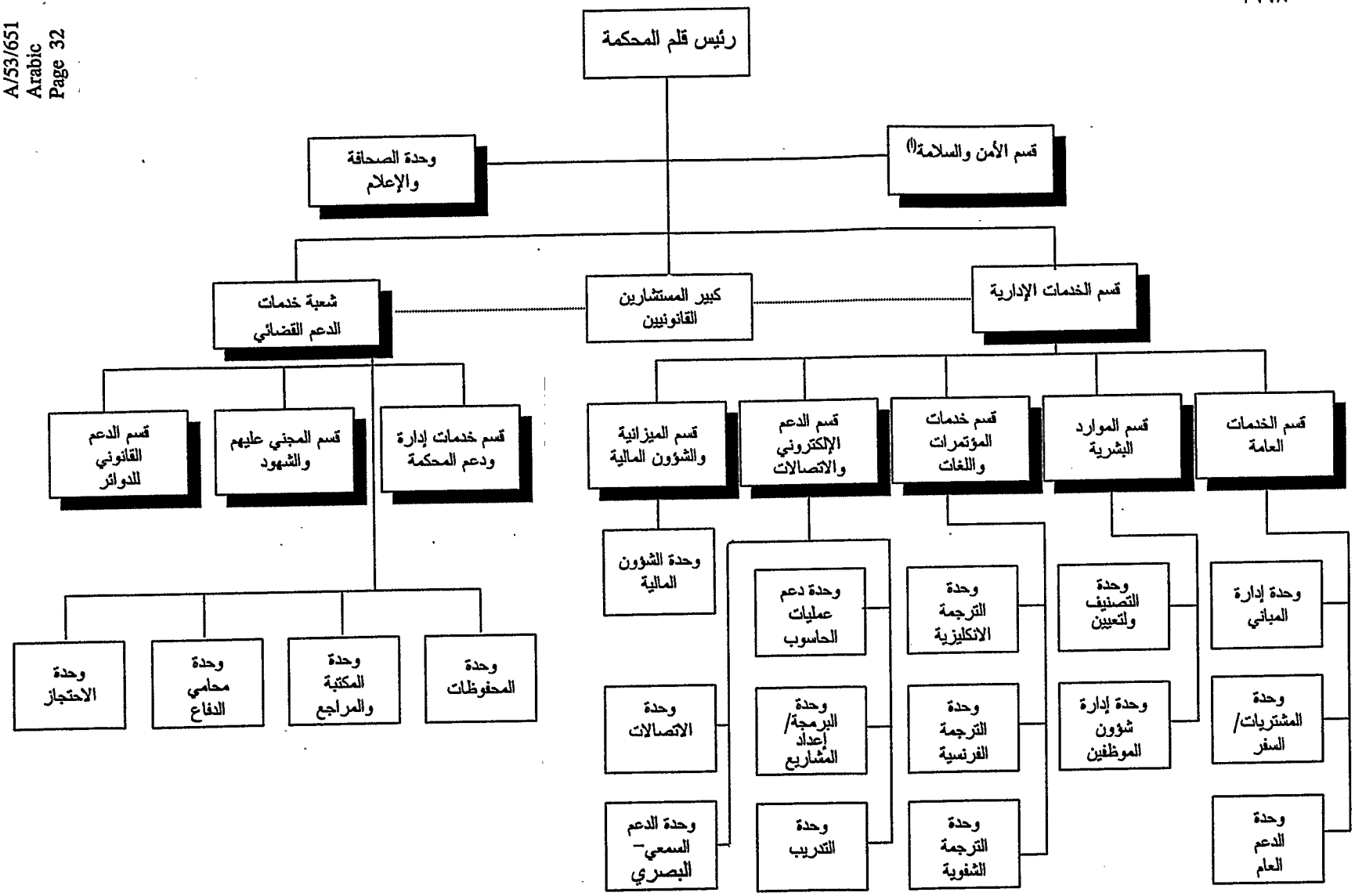

(أ) فُوضت لرئيس الإدارة، فيما يتعلق بخدمات الأمن والسلامة، سلطة بشأن عدد من المسائل المعينة التي تتصل بالجوانب التنفيذية لأمن، وسلامة، أماكن العمل والموظفين باستثناء ما يتصل بوحدة الاحتجاز والمحتجزين.

قلم المحكمة
التقديرات المنقحة ١٩٩٨

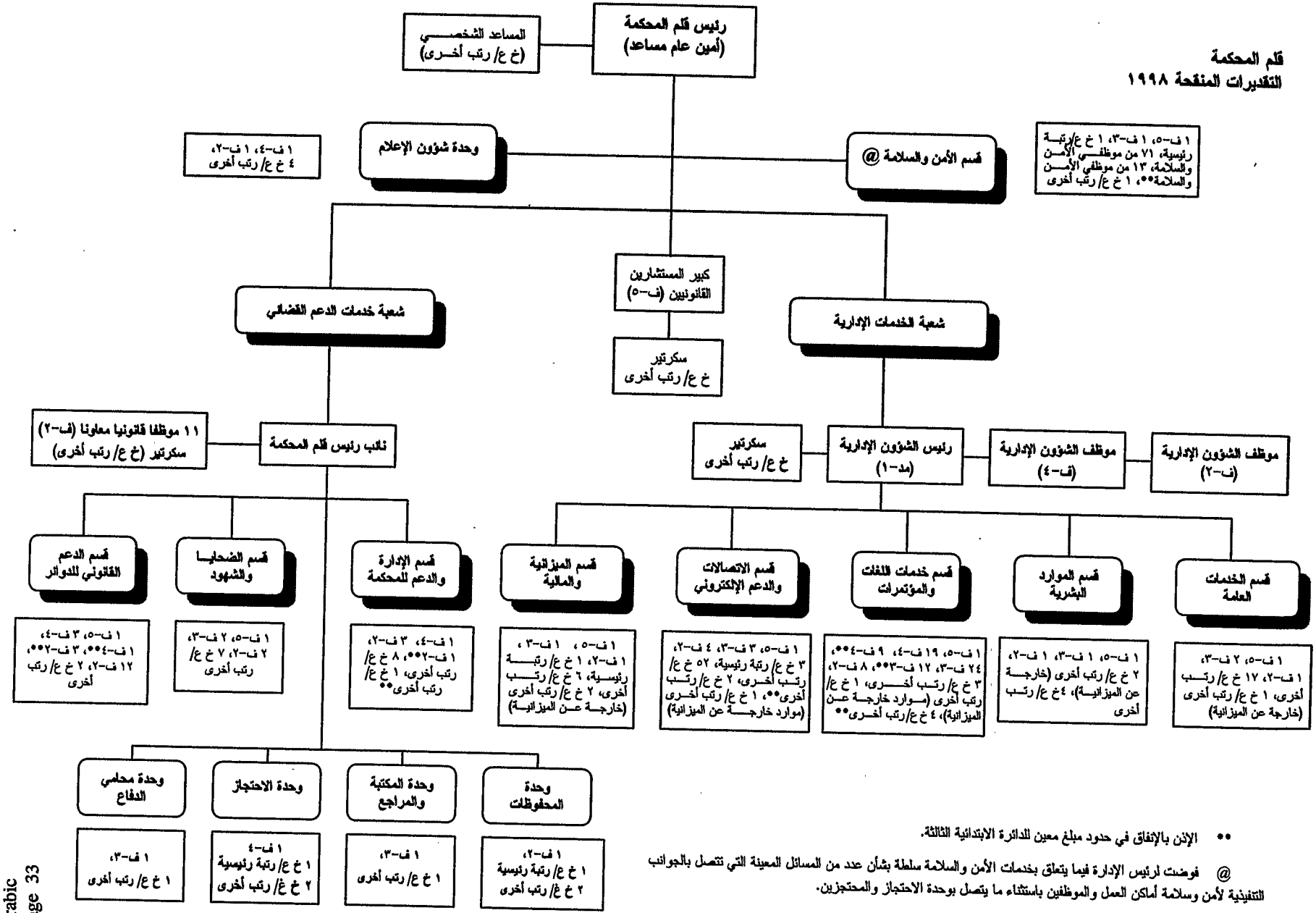

** الإذن بالإنفاق في حدود مبلغ معين للدائرة الابتدائية الثالثة.

@ فوضت لرئيس الإدارة فيما يتعلق بخدمات الأمن والسلامة سلطة بشأن عدد من المسائل المعينة التي تتصل بالجوانب التنفيذية لأمن وسلامة أماكن العمل والموظفين باستثناء ما يتصل بوحدة الاحتجاز والمحتجزين.

../..

التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨
قلم المحكمة:
قسم الأمن والسلامة
وحدة شؤون الاعلام
كبير المستشارين القانونيين

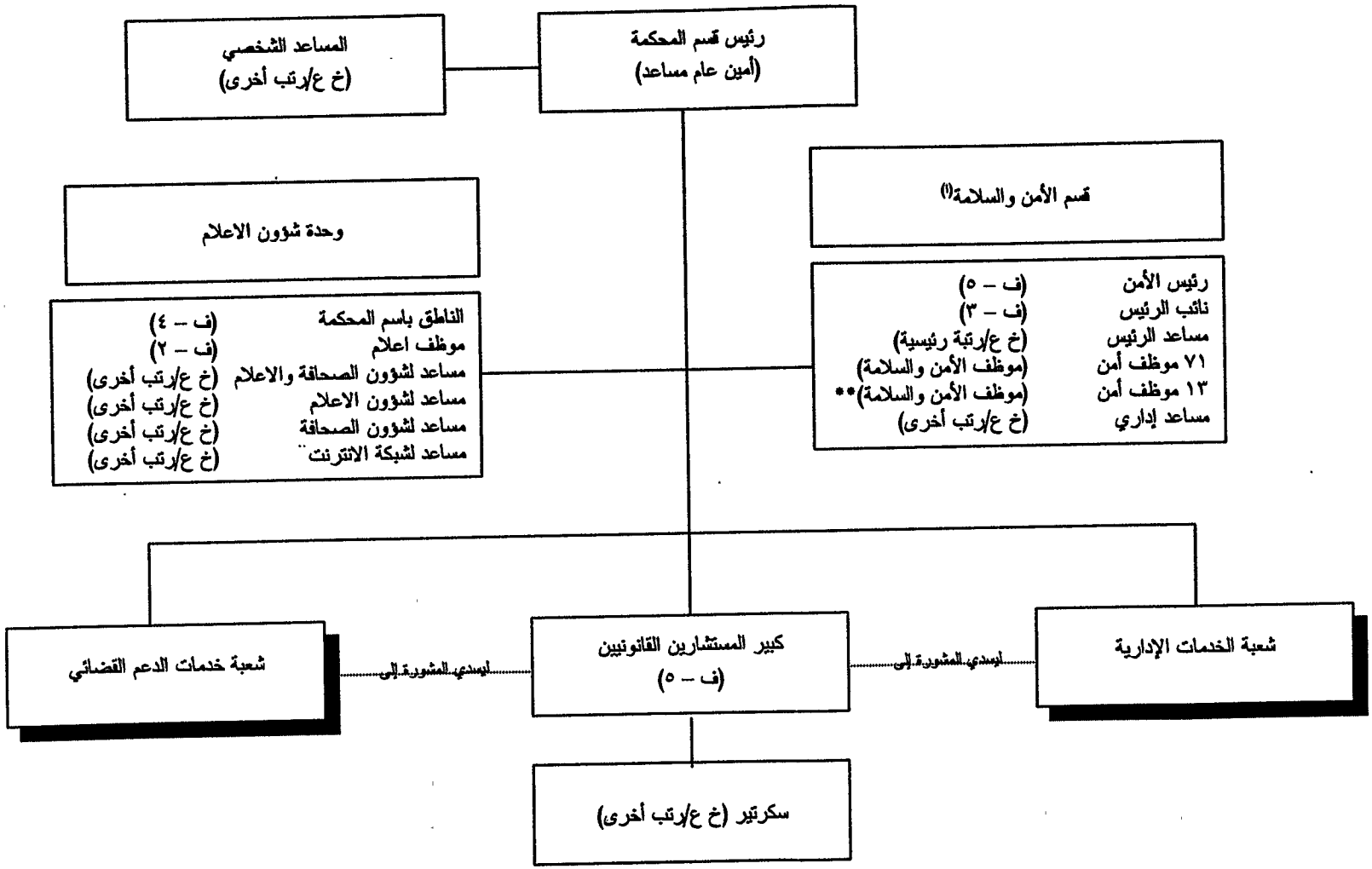

** الإذن بالانفاق في حدود مبلغ معين للدائرة الابتدائية الثالثة

(أ) فوضت لرئيس الإدارة فيما يتعلق بخدمات الأمن والسلامة سلطة بشأن عدد من المسائل المعينة التي تتصل بالجوانب التنفيذية لأمن وسلامة أماكن العمل والموظفين باستثناء ما يتصل بوحدة الاحتجاز والمحتجزين.

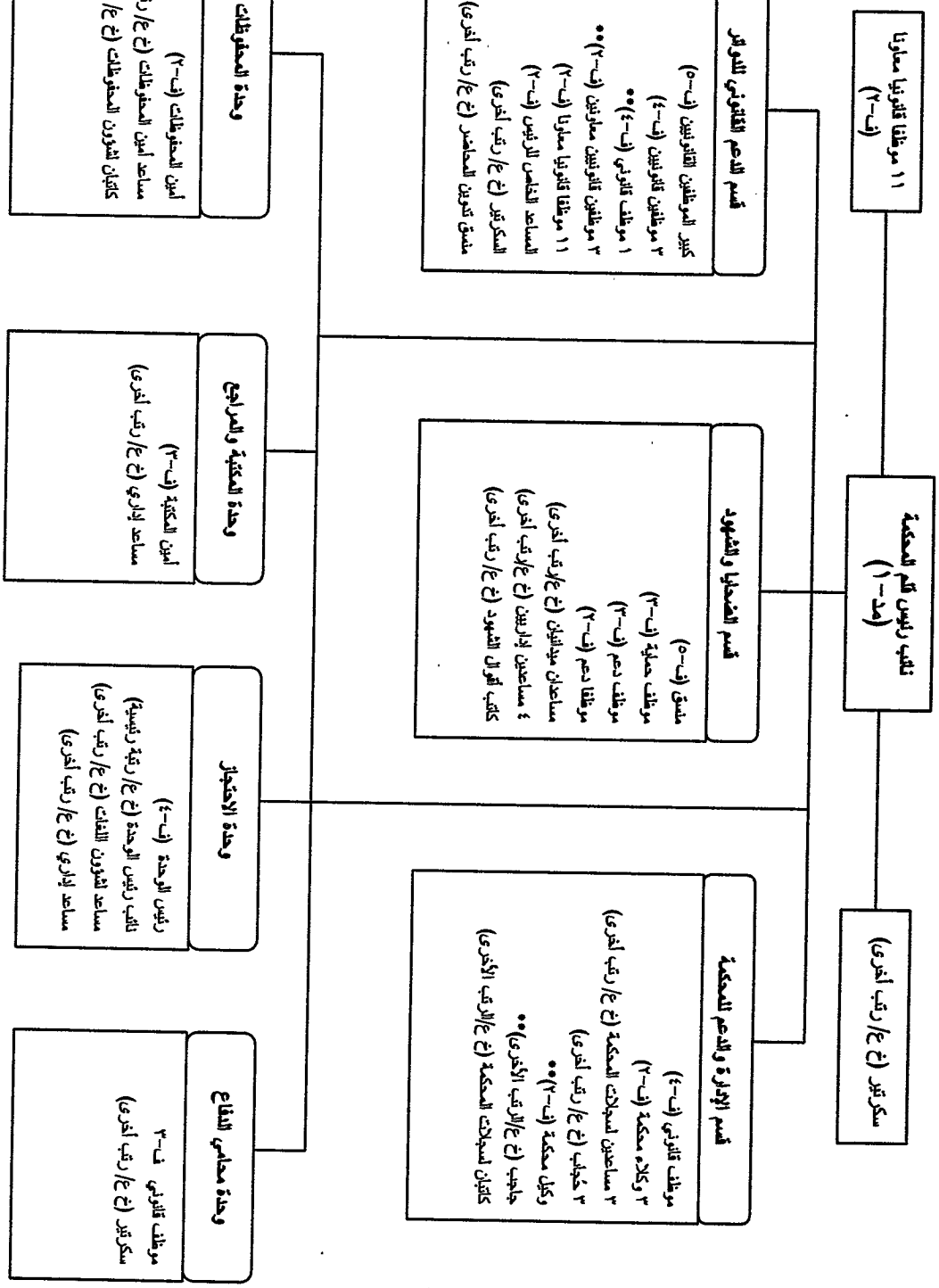

98-34389

•• الإذن بالإنفاق في حدود مبلغ معين للدائرة الابتدائية الثالثة.

شعبة الخدمات الإدارية

التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٨

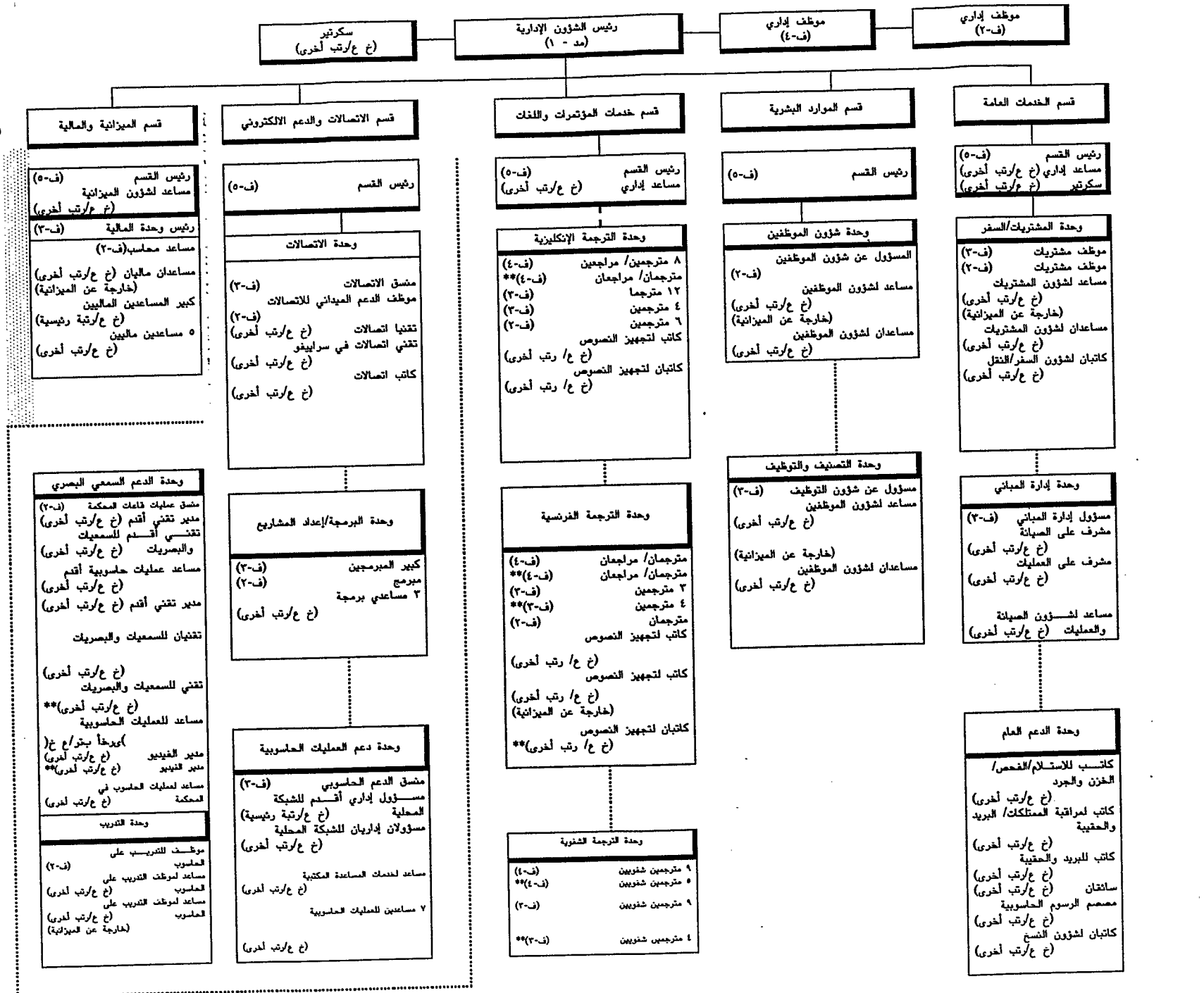

** = الإذن بالإنفاق في حدود مبلغ معين للدائرة الابتدائية الثالثة.

../..

دوائر المحكمة
١٩٩٩

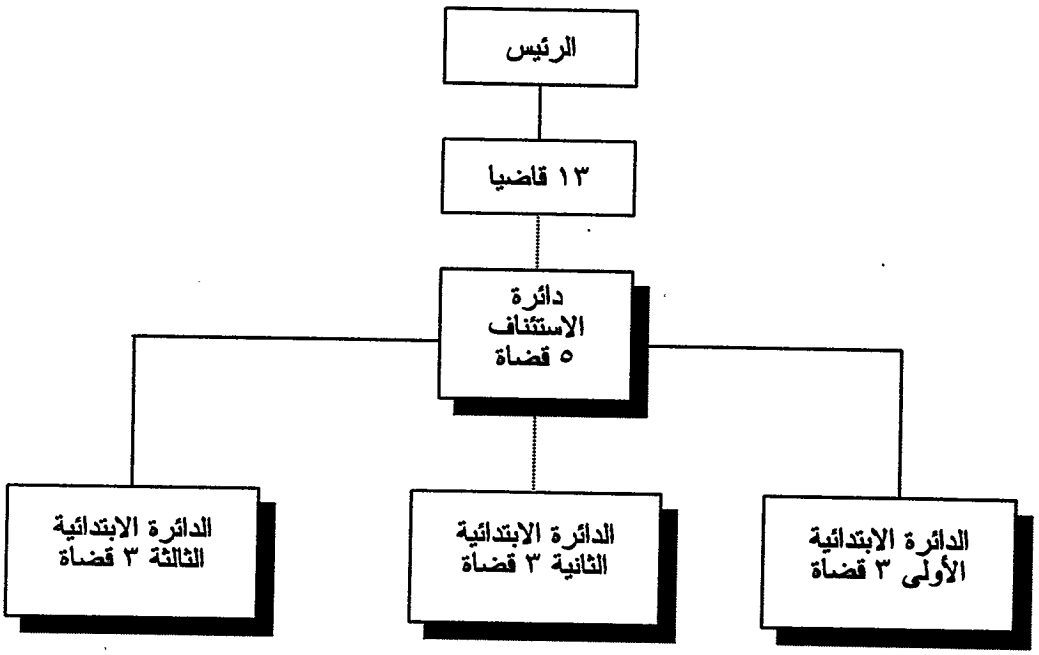

ملحوظة: لا تشمل الدائرة التي تمت بها محاكمة سيليبينشي.

98-34389

مكتب المدعي العام

١٩٩٩

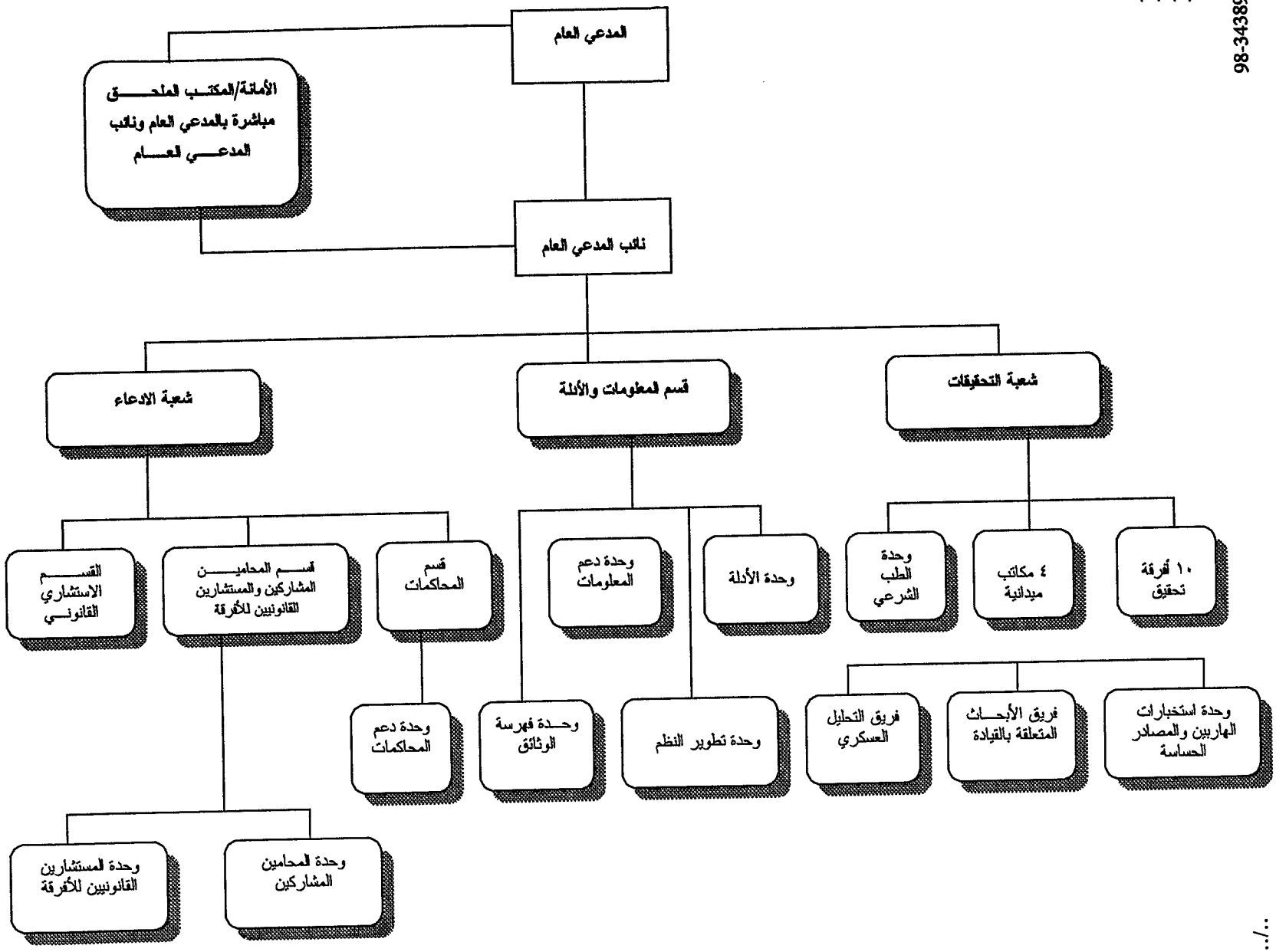

../..

مكتب المدعي العام
١٩٩٩

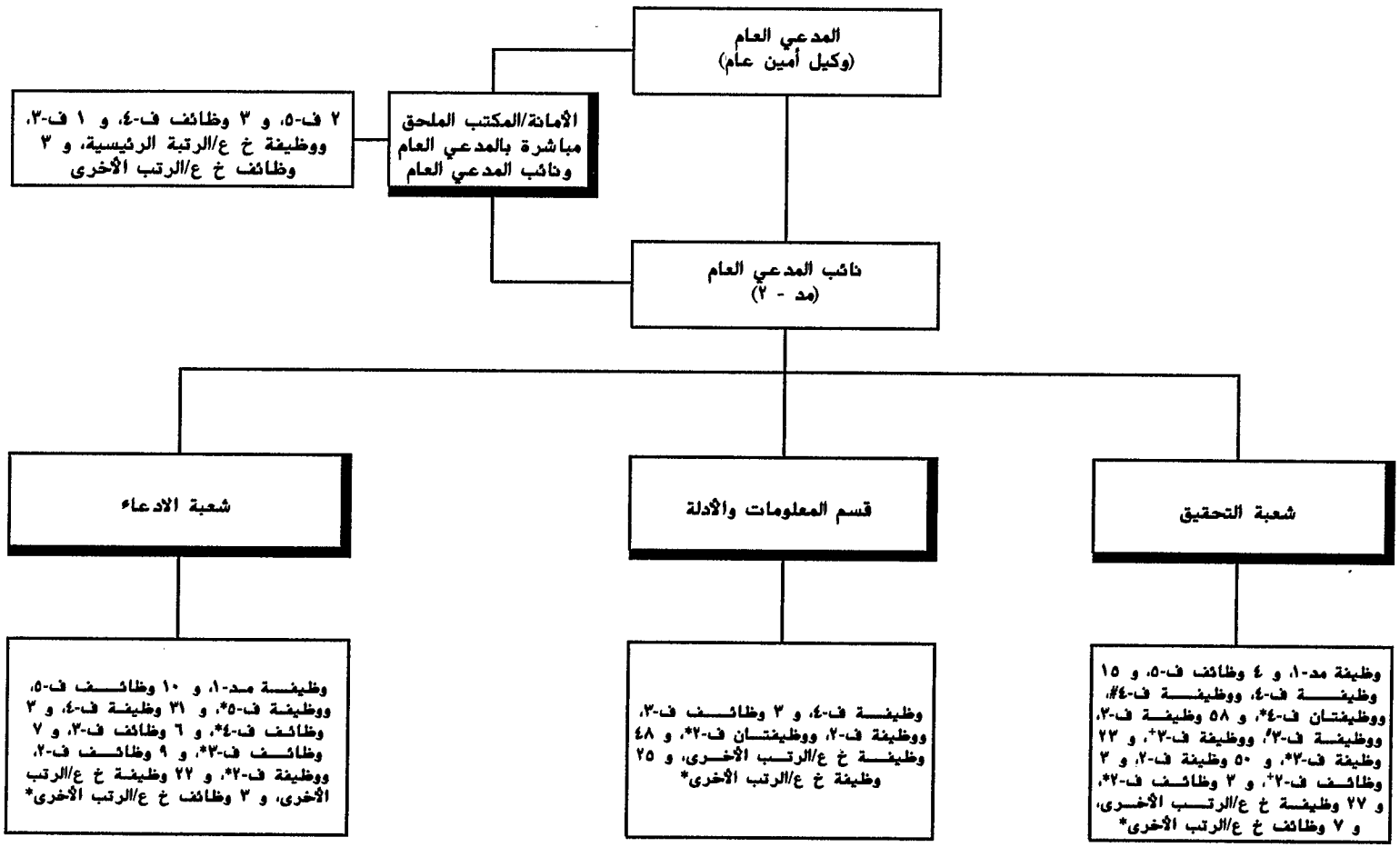

\# إعادة تصنيف.

* وظائف جديدة مقترحة في مقترح الميزانية لعام ١٩٩٩.

\+ وظائف منقولة.

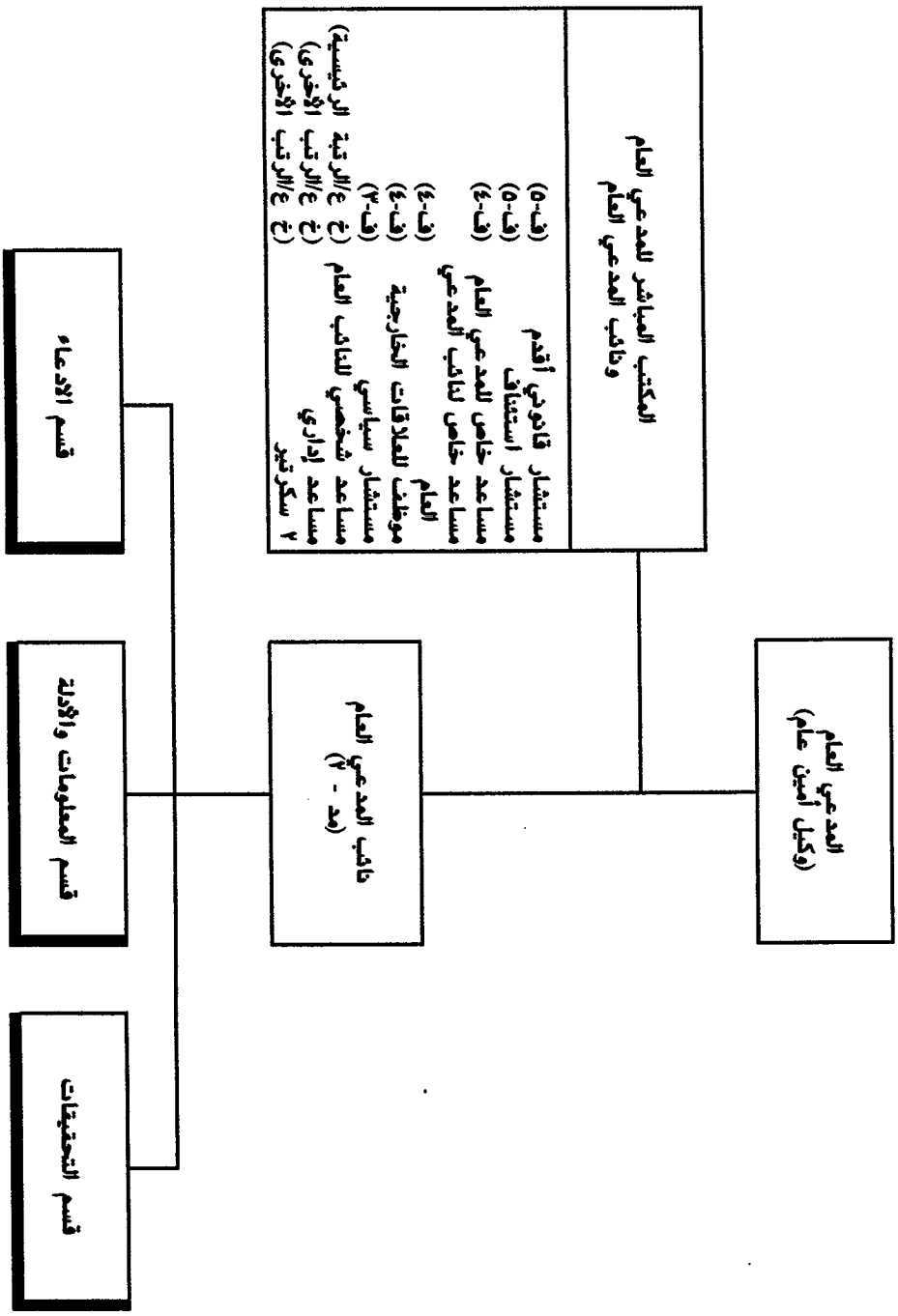

مكتب المدعي العام: المكتب المباشر للمدعي العام وناب المدعي العام
١٩٩٩

98-34389

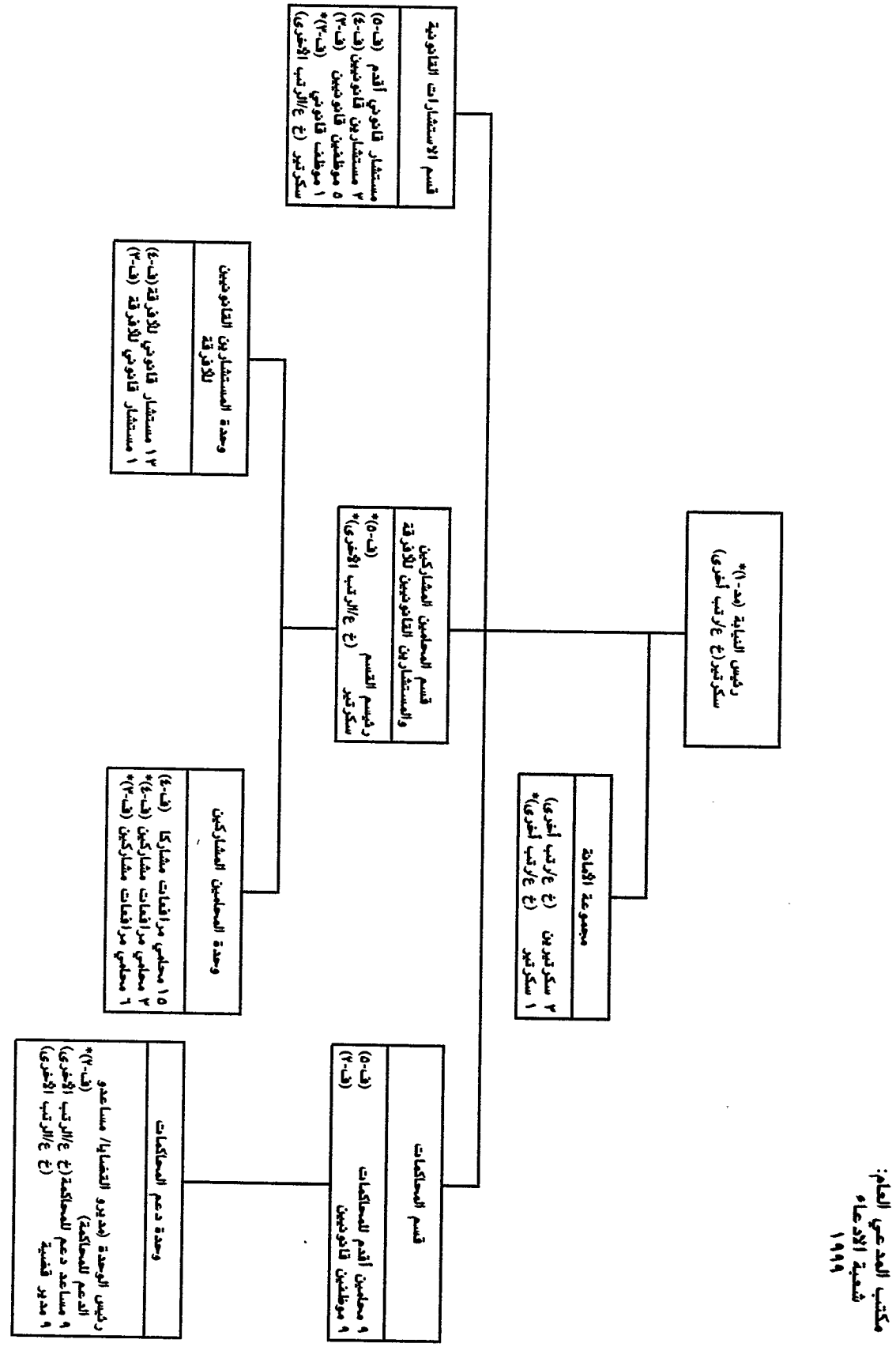

* وظيفة جديدة مقترحة في ميزانية عام ١٩٩٩.

مكتب المدعي العام:
شعبة التحقيقات
١٩٩٩

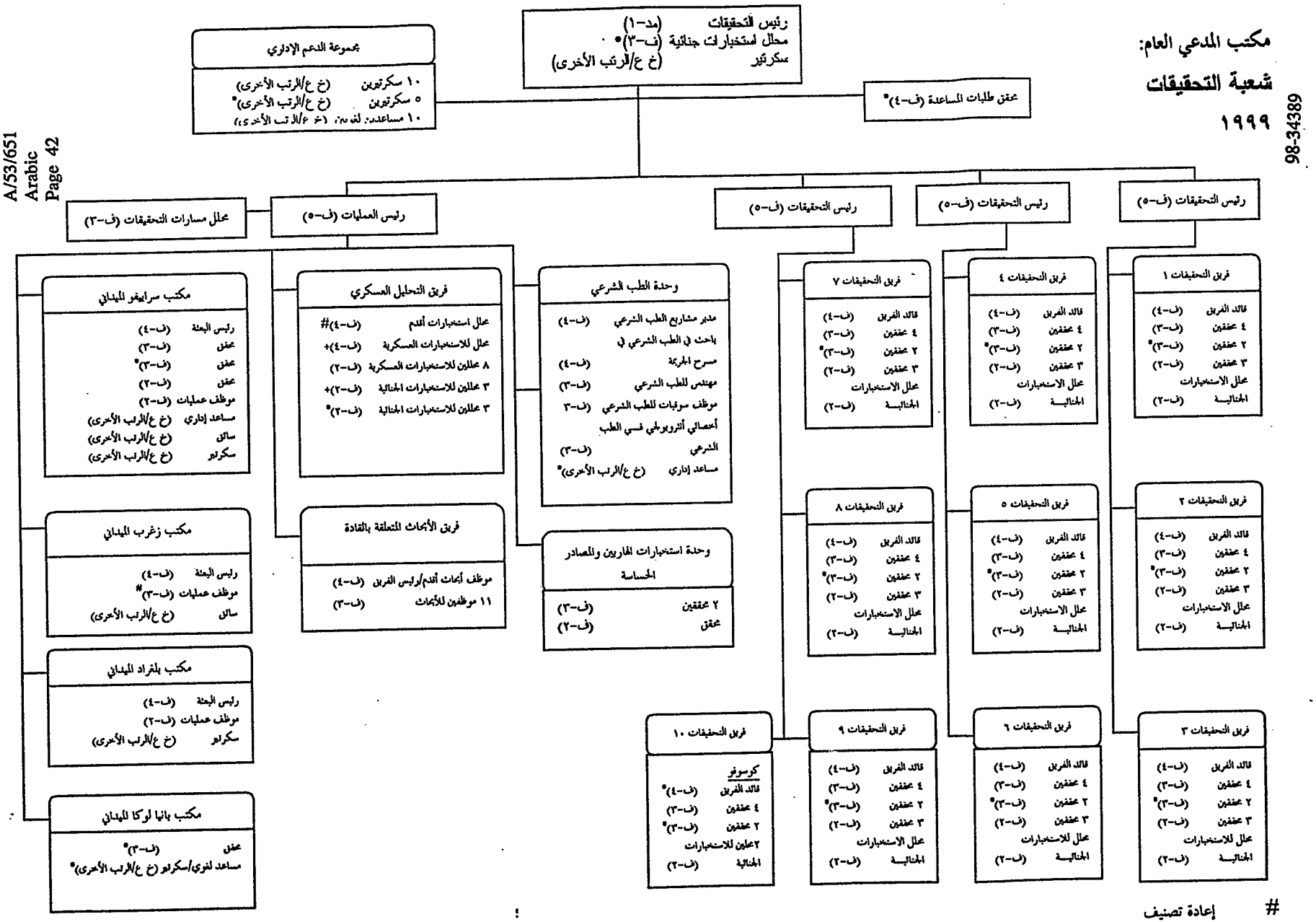

\# إعادة تصنيف

\+ إعادة توزيع

* وظيفة جديدة مقترحة في ميزانية عام ١٩٩٩

../..

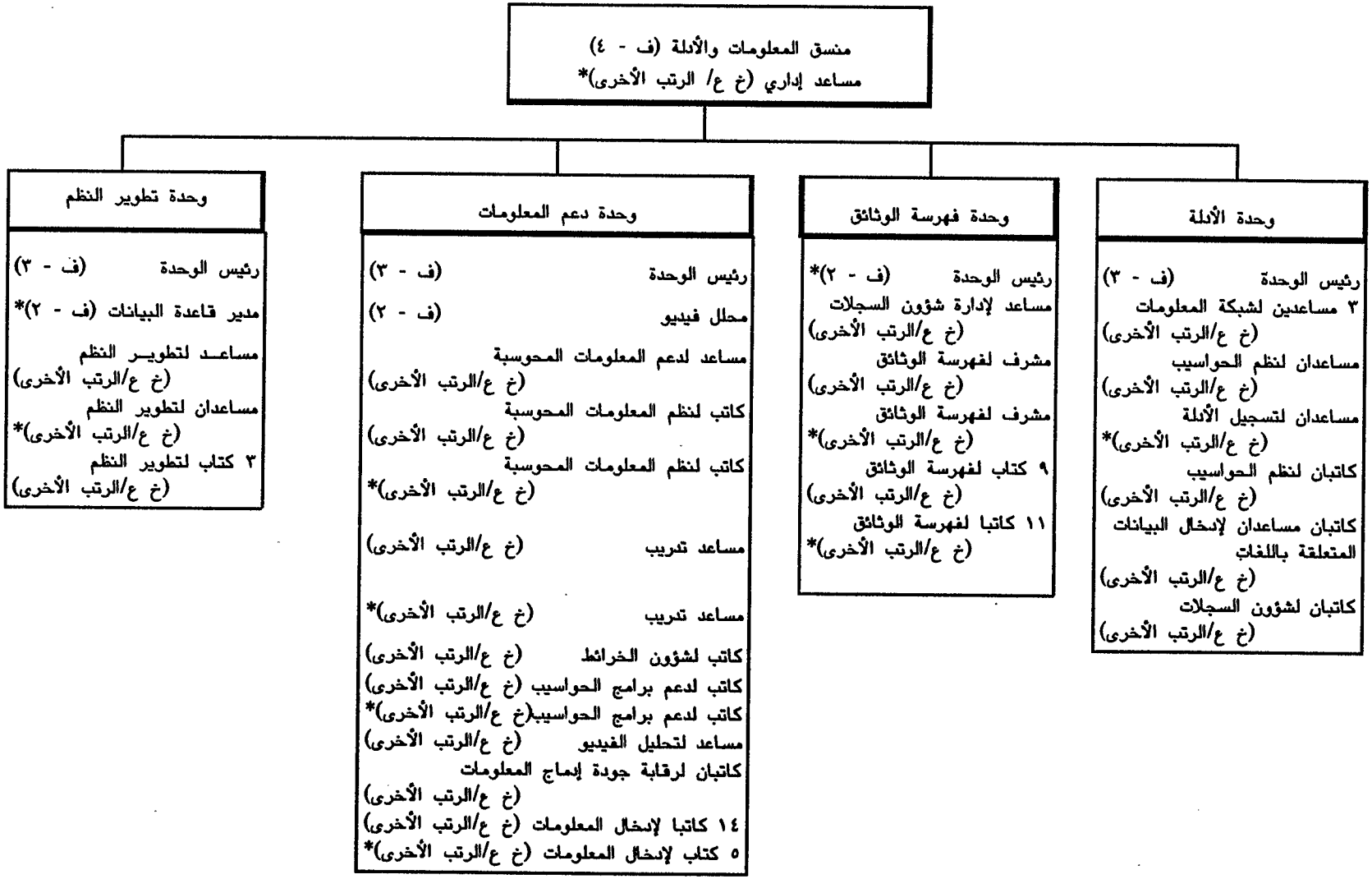

* وظيفة جديدة مقترحة في اقتراح ميزانية ١٩٩٩

قلم المحكمة: ١٩٩٩
(أ) قسم الأمن والسلامة
(ب) وحدة الإعلام
(ج) المستشار القانوني الأقدم

قلم المحكمة

١٩٩٩

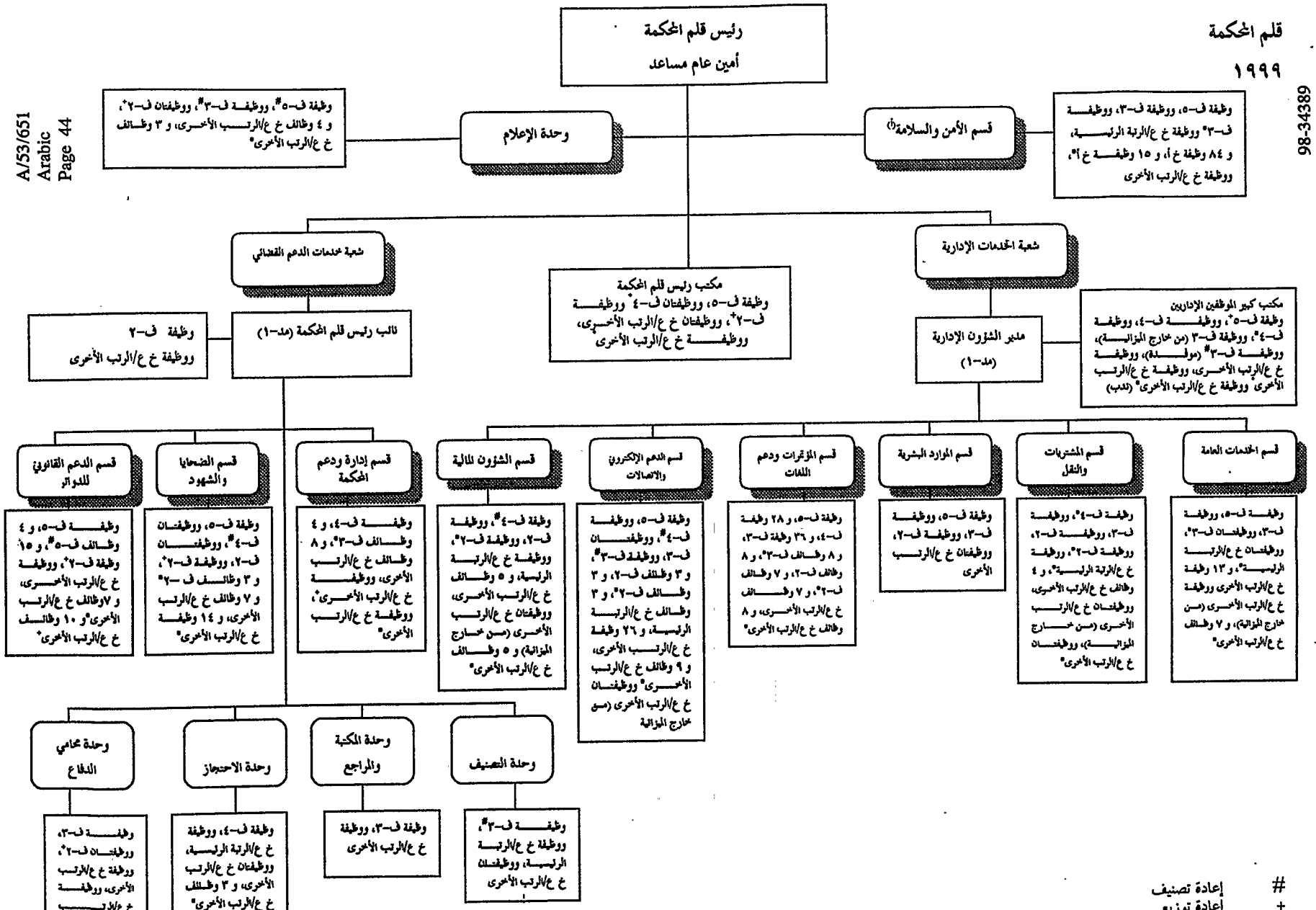

\# إعادة تصنيف

\+ إعادة توزيع

* وظيفة جديدة مقترحة في ميزانية ١٩٩٩

(أ) قام مدير الشؤون الإدارية بتفويض السلطة فيما يتعلق بقسم الأمن والسلامة بشأن عدد من المسائل المحددة. وتتصل هذه المسائل بالجوانب التنفيذية لأمن وسلامة أماكن العمل والموظفين، باستثناء ما يتعلق منها بوحدة الاحتجاز والمحتجزين.

قلم المحكمة: ١٩٩٩

(أ) قسم الأمن والسلامة

(ب) وحدة الإعلام

(ج) المستشار القانوني الأقدم

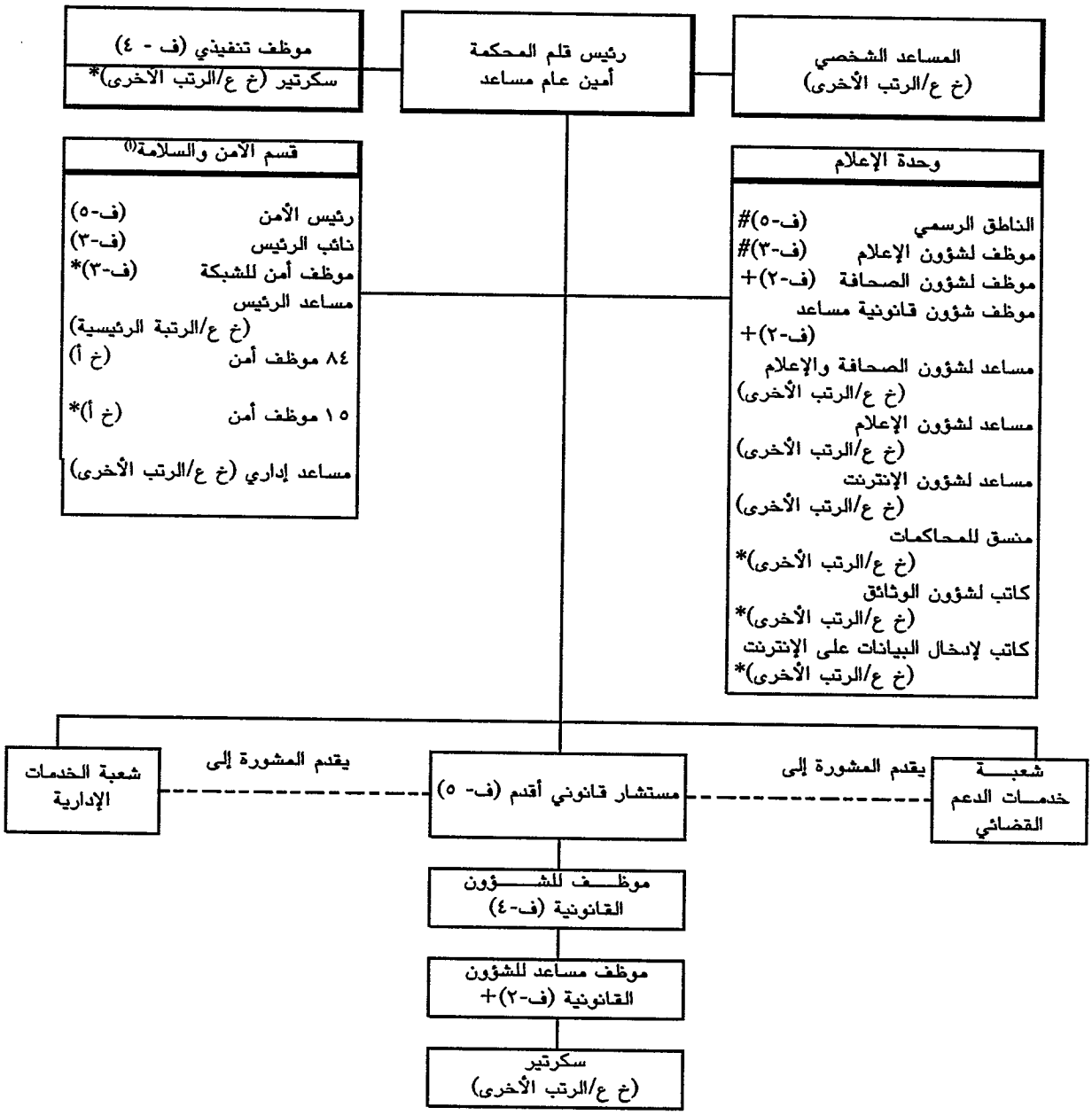

(أ) قام مدير الشؤون الإدارية بتفويض السلطة فيما يتعلق بقسم الأمن والسلامة بشأن عدد من المسائل المحددة. وتتصل هذه المسائل بالجوانب التنفيذية لأمن وسلامة أماكن العمل والموظفين، باستثناء ما يتعلق منها بوحدة الاحتجاز والمحتجزين.

\# طلب إعادة تصنيف

\+ إعادة توزيع

* وظيفة جديدة مقترحة في ميزانية عام ١٩٩٩

قلم المحكمة:

شعبة خدمات الدعم القضائي

١٩٩٩

98-34389

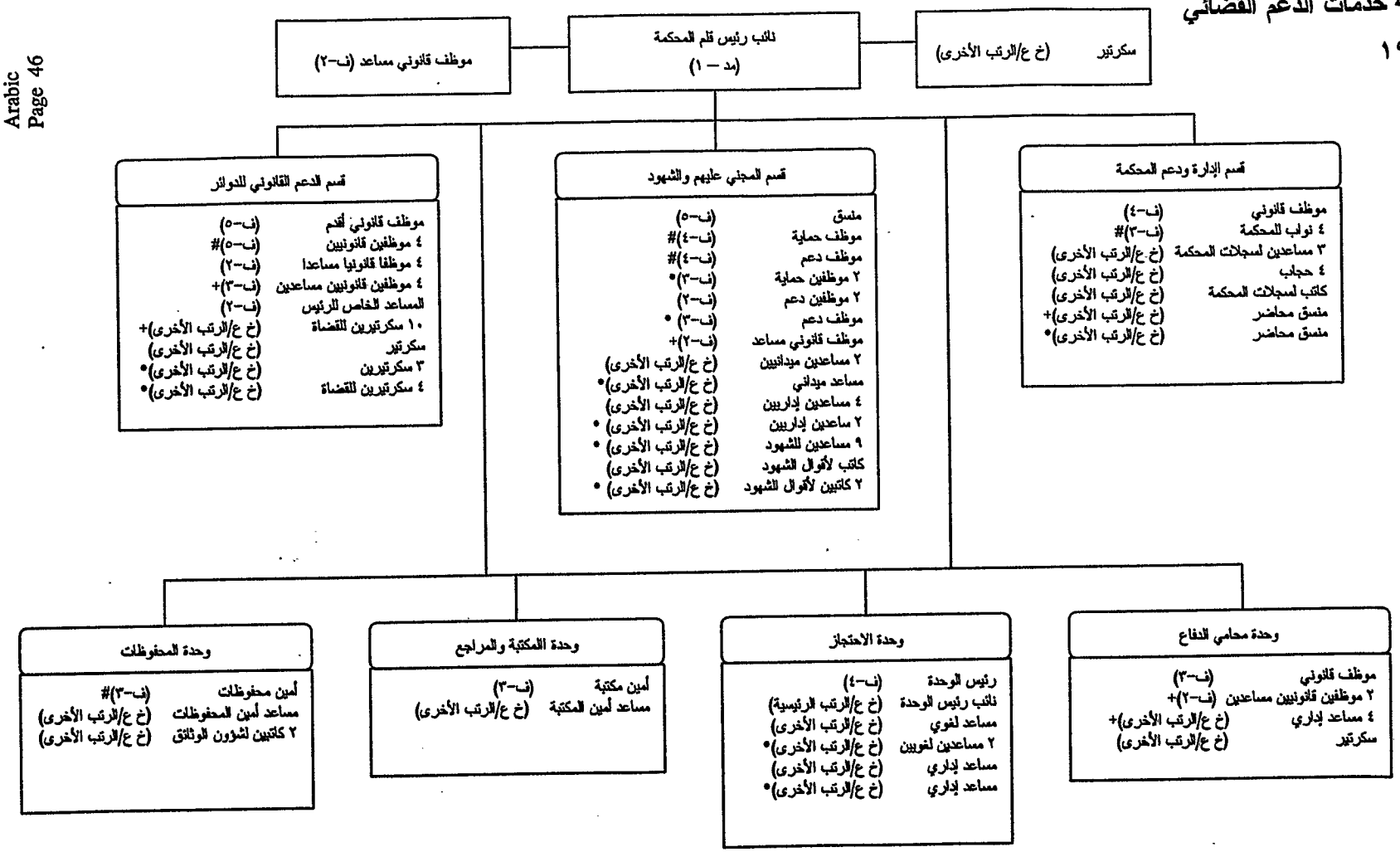

\# طلب إعادة تصنيف

\+ إعادة توزيع

• • وظيفة جديدة مقترحة في ميزانية عام ١٩٩٩

قلم المحكمة:
مكتب كبير الموظفين الإداريين
١٩٩٩

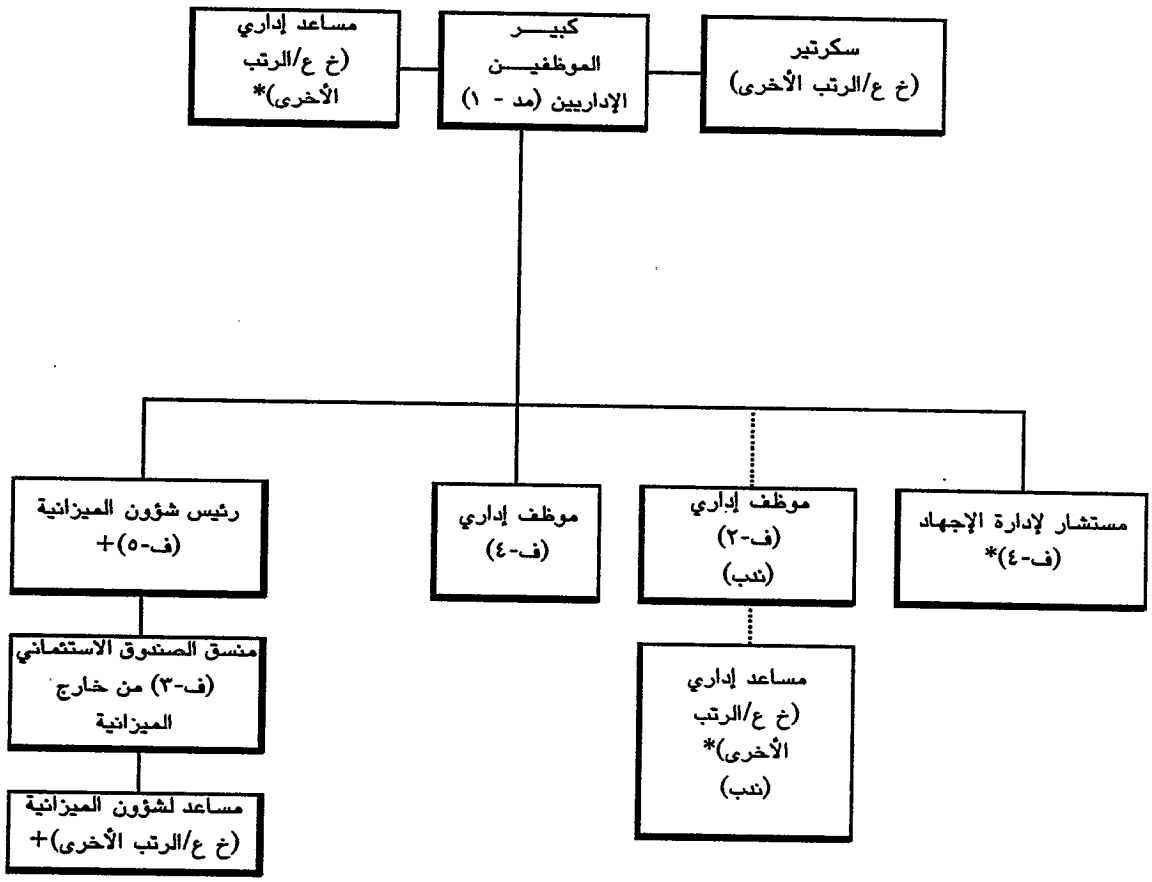

\+ إعادة توزيع

* وظيفة جديدة مقترحة في ميزانية عام ١٩٩٩

قلم المحكمة:
الخدمات الإدارية
١٩٩٩

مكتب رئيس الإدارة

قسم الخدمات العامة

رئيس القسم (ف-٥)
مساعد إداري (خ ع/الرتب الأخرى)
سكرتير (خ ع/الرتب الأخرى)

وحدة إدارة المباني

موظف إدارة المباني (ف-٣)
مشرف لصيانة المباني (خ ع/الرتبة الرئيسية)*
مشرف لخدمات المباني (خ ع/الرتبة الرئيسية)*
٣ تقنيين لوحدة إدارة المباني (خ ع/الرتب الأخرى)
٢ تقنيين لوحدة إدارة المباني (خ ع/الرتب الأخرى)*
٢ كاتبين لخدمات المباني (خ ع/الرتب الأخرى)*

وحدة خدمات الدعم المركزي

موظف لخدمات الدعم المركزي (ف-٢)*
مساعد لشؤون المراسم (خ ع/الرتب الأخرى)*
مساعد لشؤون المراسم من خارج الميزانية (خ ع/الرتب الأخرى)
كاتب استلام وتفتيش (خ ع/الرتب الأخرى)
كاتب استلام وتفتيش (خ ع/الرتب الأخرى)*
مصمم الرسوم الحاسوبية (خ ع/الرتب الأخرى)
٢ كاتبين لنسخ الوثائق (خ ع/الرتب الأخرى)

وحدة الإمداد والمستودعات

موظف لدعم المستودعات (ف-٢)*
كاتب لمراقبة الممتلكات/البريد والحقيبة (خ ع/الرتب الأخرى)
كاتب لشؤون البريد والحقيبة (خ ع/الرتب الأخرى)
٢ سائقين (خ ع/الرتب الأخرى)
سائق (خ ع/الرتب الأخرى)*

قسم المشتريات والسفر

وحدة المشتريات

موظف لشؤون المشتريات (ف-٤)*
موظف لشؤون المشتريات (ف-٣)
موظف لشؤون المشتريات (ف-٢)
مساعد لشؤون المشتريات لقاعدة بيانات الباتمن (خ ع/الرتبة الرئيسية)*
٢ مساعدين لشؤون المشتريات (خ ع/الرتب الأخرى)
مساعد لشؤون المشتريات (خ ع/الرتب الأخرى)* من خارج الميزانية
٢ كاتبين لشؤون المشتريات لقاعدة بيانات الباتمن (خ ع/الرتب الأخرى)*

وحدة السفر

موظف لشؤون السفر/حركة البضائع (ف-٢)*
مساعد لشؤون السفر/حركة البضائع (خ ع/الرتب الأخرى) من خارج الميزانية
٢ كاتبين لشؤون السفر/حركة البضائع (خ ع/الرتب الأخرى)

قسم الموارد البشرية

رئيس القسم (ف-٥)

وحدة إدارة شؤون الموظفين

موظف لشؤون الموظفين (ف-٢)
مساعد لشؤون الموظفين (خ ع/الرتب الأخرى) من خارج الميزانية
٢ مساعدين لشؤون الموظفين (خ ع/الرتب الأخرى)
كاتب لشؤون الموظفين (خ ع/الرتب الأخرى)*
كاتب للتصنيف (خ ع/الرتب الأخرى)*
ممرض (خ ع/الرتب الأخرى)*

وحدة التوظيف والتدريب

موظف لشؤون التوظيف (ف-٣)
مساعد لشؤون الموظفين (خ ع/الرتب الأخرى) من خارج الميزانية
٢ مساعدين لشؤون الموظفين (خ ع/الرتب الأخرى)
٢ كاتبين لشؤون التوظيف (خ ع/الرتب الأخرى)*

قسم خدمات المؤتمرات واللغات

رئيس القسم (ف-٥)
مساعد إداري (خ ع/الرتب الأخرى)
مساعد إداري (خ ع/الرتب الأخرى)*

وحدة الترجمة الإنكليزية

١٠ مترجمين/مراجعين (ف-٤)
١٦ مترجما (ف-٣)
٦ مترجمين (ف-٢)*
٦ مترجمين (ف-٢)*
٦ مترجمين (ف-٢)
١ مترجم (مكتب سراييفو الميداني) (ف-٢)*
٢ مترجمين (ف-٢)*
٢ كاتبين لتجهيز النصوص (خ ع/الرتب الأخرى)
منسق مراقبة الوثائق (خ ع/الرتب الأخرى)
٣ مساعدي لغات (خ ع/الرتب الأخرى)*

وحدة الترجمة الفرنسية

٤ مترجمين/مراجعين (ف-٤)
٧ مترجمين (ف-٣)
٢ مترجمين (ف-٢)*
٢ كاتبين لتجهيز النصوص (خ ع/الرتب الأخرى)

وحدة الترجمة الشفوية

١٤ مترجما شفويا للمؤتمرات (ف-٤)
١٣ مترجما شفويا للمؤتمرات (ف-٣)
مساعد لخدمات المؤتمرات (خ ع/الرتب الأخرى)

وحدة كاتب الضبط للمحكمة

٤ مراقبين للمحكمة (خ ع/الرتب الأخرى)*

قسم الدعم الإلكتروني والاتصالات

رئيس القسم (ف-٥)
مساعد إداري (خ ع/الرتب الأخرى) من خارج الميزانية
سكرتير/كاتب (خ ع/الرتب الأخرى)*

وحدة الاتصالات

منسق اتصالات (ف-٣)
موظف اتصالات — ميدان (ف-٢)
٢ فنيين للاتصالات في للاتصالات (خ ع/الرتب الأخرى)
كاتب للاتصالات (خ ع/الرتب الأخرى)*
٢ موظفي استقبال (خ ع/الرتب الأخرى)*

وحدة البرمجة/إعداد المشاريع

مبرمج أقدم (ف-٣)
مبرمج (ف-٢)
مدير قاعدة البيانات (ف-٢)*
مدير برنامج "Reality" (ف-٢)*
٣ مساعدي برمجة (خ ع/الرتب الأخرى)
مساعد برمجة (خ ع/الرتب الأخرى)*

وحدة دعم عمليات الحاسوب

منسق للدعم الحاسوبي (ف-٤)#
مدير للإنترنت/شبكة المنطقة المحلية (ف-٢)*
مسؤول أقدم لشبكة المنطقة المحلية (خ ع/الرتبة الرئيسية)
٢ مسؤولين عن شبكة المنطقة المحلية (خ ع/الرتب الأخرى)
٢ مسؤولين عن شبكة المنطقة المحلية (خ ع/الرتب الأخرى)*
منسق للاستخدامات التقنية (خ ع/الرتب الأخرى)
٧ مساعدين للدعم الحاسوبي (خ ع/الرتب الأخرى)
مساعد للدعم الحاسوبي (خ ع/الرتب الأخرى)* من خارج الميزانية

قسم الشؤون المالية

رئيس وحدة الشؤون المالية (ف-٤)#
محاسب مساعد (ف-٢)
محاسب مساعد (ف-٢)*
مساعد أقدم للشؤون المالية (خ ع/الرتبة الرئيسية)
٢ مساعدين للشؤون المالية (خ ع/الرتب الأخرى) من خارج الميزانية
٥ مساعدين للشؤون المالية (خ ع/الرتب الأخرى)
٥ مساعدين للشؤون المالية (خ ع/الرتب الأخرى)*

وحدة الدعم السمعي - البصري

منسق عمليات قاعة المحاكمة (ف-٣)#
مدير تقني أقدم للاتصالات السمعية البصرية (خ ع/الرتبة الرئيسية)
أخصائي تقني للاتصالات السمعية البصرية (خ ع/الرتب الأخرى)
مساعد أقدم لعمليات الحاسوب (خ ع/الرتب الأخرى)
٣ إخصائيين تقنيين للاتصالات السمعية البصرية (خ ع/الرتب الأخرى)
مساعد لعمليات الحاسوب (خ ع/الرتب الأخرى)
٢ مديرين ايدو مساعد لعمليات حاسوب المحكمة (خ ع/الرتب الأخرى)
مساعد لعمليات حاسوب المحكمة (خ ع/الرتب الأخرى)*

وحدة التدريب

موظف تدريب حاسوبي (ف-٢)
مساعد تدريب حاسوبي (خ ع/الرتب الأخرى)
مساعد تدريب حاسوبي (خ ع/الرتب الأخرى)*

* وظيفة جديدة مقترحة في ميزانية عام ١٩٩٩
\# إعادة تصنيف

المرفق الثالث

ألف - إحصاء لوظائف المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة حسب الشعب والدوائر والأقسام، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

القسم	الوظائف المأذون بها	الوظائف الشاغرة	معدل الشغور (كنسبة مئوية)
دوائر القضاة			
دوائر القضاة	١٠	٢	٢٠
المجموع الفرعي للشعبة	**١٠**	**٢**	**٢٠**
مكتب المدعي العام			
مكتب رئيس النيابة	١٢	٢	١٧
الإدعاء	٧٩	٢٨	٣٥
التحقيقات	١٦١	٣١	١٩
المعلومات والأدلة	٥٣	١٠	١٩
المجموع الفرعي للشعبة	**٣٠٥**	**٧١**	**٢٣**
قلم المحكمة/الدائرة: رئيس قلم المحكمة			
مكتب رئيس قلم المحكمة	٢		
الأمن	٨٨	٥	٦
الصحافة والإعلام	٦		
الدعم القانوني	٢		
المجموع الفرعي للدائرة	**٩٨**	**٥**	**٥**
قلم المحكمة/الدائرة: الخدمات الإدارية			
مكتب كبير الموظفين الإداريين	٤		
الموارد البشرية	٧	١	١٤
الميزانية والشؤون المالية	١٠	١	١٠
الخدمات العامة	٢١		
الدعم الإلكتروني والاتصالات	٣٨	٧	١٨
المكتبة والمراجع	٢		
المحفوظات	٤	١	٢٥

القسم	الوظائف المأذون بها	الوظائف الشاغرة	معدل الشغور (كنسبة مئوية)
خدمات المؤتمرات واللغات	٨٠	٢١	٢٦
المجموع الفرعي للدائرة	**١٦٦**	**٣١**	**١٩**
قلم المحكمة/الدائرة: خدمات الدعم القضائي			
مكتب نائب رئيس قلم المحكمة	١٣	٤	٣١
الدعم القانوني للدوائر	٢٢	٥	٢٣
محامو الدفاع	٢		
مرافق الاحتجاز	٤		
المجني عليهم والشهود	١٢	١	٨
خدمات إدارة ودعم المحكمة	١٤	٥	٣٦
المجموع الفرعي للدوائر	**٦٧**	**١٥**	**٢٢**
المجموع الفرعي للشعبة	**٣٣١**	**٥١**	**١٥**
المجموع	**٦٤٦**	**١٧٤**	**١٩**

باء - ملاك الوظائف الفعلي والمتوقع ومعدل شغل الوظائف والشغور للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير الى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨[أ]

١ - المجموع بالنسبة للمحكمة

	الملاك المأذون به	الملاك المأذون به	الملاك المأذون به		الموظفون القائمون بالعمل فعلا										العدد المتوقع	
	كانون الثاني/ يناير - حزيران/ يونيه	تموز/ يوليه - تشرين الأول/ أكتوبر	تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر	٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧	كانون الثاني/ يناير	شباط/ فبراير	آذار/ مارس	نيسان/ أبريل	أيار/ مايو	حزيران/ يونيه	تموز/ يونيه	آب/ أغسطس	أيلول/ سبتمبر	تشرين الأول/ أكتوبر	تشرين الثاني/ نوفمبر	كانون الأول/ ديسمبر
وكيل أمين عام	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
أمين عام مساعد	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
مد - ٢	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
مد - ١	٤	٤	٤	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
ف - ٥	٢٢	٢٢	٢٥	١٢	١٧	١٧	١٧	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
ف - ٤	٦٤	٨١	٨٦	٤٦	٤٧	٥١	٥٣	٥٣	٥٢	٥٣	٥٣	٥٧	٥٨	٦١	٦٥	٦٨
ف - ٣	٨٥	١١٨	١١٨	٦٥	٦٤	٦٤	٦٤	٦٦	٦٩	٧٥	٧٩	٨٣	٩٦	٩٥	١٠٠	١٠٤
ف - ٢	٧٤	١٠٨	١١٤	٣١	٣٢	٣٤	٣٤	٣٥	٣٧	٤٢	٤٩	٧٠	٧٥	٩٠	١٠٠	١١٣
المجموع الفرعي	٢٥٢	٣٣٦	٣٥٠	١٦٠	١٦٦	١٧٢	١٧٤	١٧٨	١٨٢	١٩٤	٢٠٥	٢٣٤	٢٥٥	٢٧٢	٢٩١	٣١١
معدل الشغور (كنسبة مئوية)					٣٤,١	٣١,٧	٣١,٠	٢٩,٤	٢٧,٨	٢٣,٠	٣٩,٠	٣٠,٤	٢٤,١	١٩,٠	١٦,٩	١١,١
فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	٧	٨	٨	٦	٦	٦	٥	١	٥	٥	٥	٥	٦	٦	٧	٧
فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	١٨٩	١٩٦	٢٠٤	١٠٧	١٢٢	١٣٥	١٥٤	١٦٠	١٧٠	١٦٨	١٧٥	١٨٠	١٨١	١٨٩	١٩٣	١٩٤
خدمات الأمن	٧١	٨٤	٨٤	٦٠	٦٩	٧١	٧١	٦٨	٧١	٧٠	٨٠	٧٧	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠
المجموع الفرعي	٢٦٧	٢٨٨	٢٩٦	١٧٣	١٩٧	٢١٢	٢٣٠	٢٣٢	٢٤٦	٢٤٣	٢٦٠	٢٦٢	٢٦٧	٢٧٥	٢٨٠	٢٨١
معدل الشغور (كنسبة مئوية)					٢٦,٢	٢٠,٦	١٣,٩	١٣,١	٧,٩	٩,٠	٩,٧	٩,٠	٧,٣	٤,٥	٥,٤	٥,١
المجموع	٥١٩	٦٢٤	٦٤٦[ب]	٣٣٣	٣٦٣	٣٨٤	٤٠٤	٤١٠	٤٢٨	٤٣٧	٤٦٥	٤٩٦	٥٢٢	٥٤٧	٥٧١	٥٩٢
معدل الشغور (كنسبة مئوية)					٣٠,١	٢٦,٠	٢٢,٢	٢١,٠	١٧,٥	١٥,٨	٢٥,٥	٢٠,٥	١٦,٣	١٢,٣	١١,٦	٨,٤

٢ - دوائر المحكمة

	الملاك المأذون به كانون الثاني/ يناير - حزيران/ يونيه	الملاك المأذون به تموز/ يوليه - تشرين الأول/ أكتوبر	الملاك المأذون به تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر	٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧	الموظفون القائمون بالعمل فعلا												العدد المتوقع			
					كانون الثاني/ يناير	شباط/ فبراير	آذار/ مارس	نيسان/ أبريل	أيار/ مايو	حزيران/ يونيه	تموز/ يونيه	آب/ أغسطس	أيلول/ سبتمبر	تشرين الأول/ أكتوبر	تشرين الثاني/ نوفمبر	كانون الأول/ ديسمبر
وكيل أمين عام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أمين عام مساعد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مد - ٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مد - ١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ف - ٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ف - ٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ف - ٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ف - ٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
معدل الشغور (كمتوسط)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	٨	٨	١٠	٦	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
خدمات الأمن	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي	٨	٨	١٠	٦	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
معدل الشغور (كمتوسط)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الموظفين المدنيين	٨	٨	١٠	٦	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
معدل الشغور (كنسبة مئوية فعلية)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

٣ - مكتب المدعي العام

	الملاك المأذون به	الملاك المأذون به	الملاك المأذون به	الموظفون القائمون بالعمل فعلا										العدد المتوقع	
	كانون الثاني/ يناير - حزيران/ يونيه	تموز/ يوليه - تشرين الأول/ أكتوبر	تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر	كانون الثاني/ يناير	شباط/ فبراير	آذار/ مارس	نيسان/ أبريل	أيار/ مايو	حزيران/ يونيه	تموز/ يونيه	آب/ أغسطس	أيلول/ سبتمبر	تشرين الأول/ أكتوبر	تشرين الثاني/ نوفمبر	كانون الأول/ ديسمبر
													٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧		
وكيل أمين عام	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
أمين عام مساعد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مد - ٢	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
مد - ١	٢	٢	٢	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
ف - ٥	١٣	١٣	١٦	٨	٨	٨	٩	٩	٩	٩	١٠	١١	١١	١١	١١
ف - ٤	٣٨	٤٥	٥٠	٣٣	٣٤	٣٥	٣٥	٣٤	٣٤	٣٤	٣٥	٣٥	٣٧	٣٨	٣٨
ف - ٣	٤٩	٧٠	٧٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٣	٤٨	٥١	٥٣	٥٩	٦٠	٦٤	٦٦
ف - ٢	٥١	٦١	٦٤	١٩	١٨	١٨	١٨	٢٠	٢٠	٢٤	٣٥	٤٠	٤٨	٥٦	٦٣
المجموع الفرعي	١٥٥	١٩٣	٢٠٤	١٠٣	١٠٣	١٠٤	١٠٥	١٠٩	١١٤	١٢١	١٣٦	١٤٨	١٥٩	١٧٢	١٨١
معدل الشغور (كمتوسط)				٣٣,٥	٣٣,٥	٣٢,٩	٣٢,٣	٢٩,٧	٢٦,٥	٣٧,٣	٢٩,٥	٢٣,٣	١٧,٦	١٥,٧	١١,٣
فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	١	١	١	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	-
فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	٩٤	٩٤	١٠٠	٥٣	٥٧	٧١	٧٤	٧٩	٧٩	٨٣	٨٦	٨٥	٩١	٩٣	٩٤
خدمات الأمن	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي	٩٥	٩٥	١٠١	٥٣	٥٧	٧١	٧٤	٧٩	٧٩	٨٣	٨٦	٨٦	٩١	٩٣	٩٤
معدل الشغور (كمتوسط)				٤٤,٢	٤٠,٠	٢٥,٣	٢٢,١	١٦,٨	١٦,٨	١٢,٦	٩,٥	٩,٥	٤,٢	٧,٩	٦,٩
المجموع	٢٥٠	٢٨٨	٣٠٥	١٥٦	١٦٠	١٧٥	١٧٩	١٨٨	١٩٣	٢٠٤	٢٢٢	٢٣٤	٢٥٠	٢٦٥	٢٧٥
معدل الشغور (كنسبة مئوية فعلية)				٣٧,٦	٣٦,٠	٣٠,٠	٢٨,٤	٢٤,٨	٢٢,٨	٢٩,٢	٢٢,٩	١٨,٨	١٣,٢	١٣,١	٩,٨

٤ - قلم المحكمة

	الملاك المأذون به كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيه	الملاك المأذون به تموز/يوليه - تشرين الأول/أكتوبر	الملاك المأذون به تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر	٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	الموظفون القائمون بالعمل فعلا								العدد المتوقع			
					كانون الثاني/يناير	شباط/فبراير	آذار/مارس	نيسان/أبريل	أيار/مايو	حزيران/يونيه	تموز/يونيه	آب/أغسطس	أيلول/سبتمبر	تشرين الأول/أكتوبر	تشرين الثاني/نوفمبر	كانون الأول/ديسمبر
وكيل أمين عام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أمين عام مساعد	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
مد - ٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مد - ١	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
ف - ٥	٩	٩	٩	٣	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٨	٩	٩	٩	٩
ف - ٤	٢٦	٣٦	٣٦	١٧	١٤	١٧	١٨	١٨	١٨	١٩	١٩	٢٢	٢٣	٢٤	٢٧	٣٠
ف - ٣	٣٦	٤٨	٤٨	٢٦	٢٤	٢٤	٢٤	٢٦	٢٦	٢٧	٢٨	٣٠	٣٧	٣٥	٣٦	٣٨
ف - ٢	٢٣	٤٧	٥٠	١٢	١٣	١٦	١٦	١٧	١٧	٢٢	٢٥	٣٥	٣٥	٤٢	٤٤	٥٠
المجموع الفرعي	٩٧	١٤٣	١٤٦	٦١	٦٣	٦٩	٧٠	٧٣	٧٣	٨٠	٨٤	٩٨	١٠٧	١١٣	١١٩	١٣٠
معدل الشغور (كنسبة مئوية)					٣٥,١	٣٨,٩	٢٧,٨	٢٤,٧	٢٤,٧	١٧,٥	٤١,٣	٣١,٥	٢٥,٢	٢١,٠	١٨,٥	١١,٠
فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)	٦	٧	٧	٥	٦	٦	٥	٤	٥	٥	٥	٥	٥	٦	٧	٧
فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)	٨٧	٩٤	٩٤	٥٤	٦١	٧٠	٧٥	٧٨	٨٣	٨١	٨٤	٨٦	٨٨	٩٠	٩٠	٩٠
خدمات الأمن	٧١	٨٤	٨٤	٦٠	٦٩	٧١	٧١	٦٨	٧١	٧٠	٨٠	٧٧	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠
المجموع الفرعي	١٦٤	١٨٥	١٨٥	١١٩	١٣٦	١٤٧	١٥١	١٥٠	١٥٩	١٥٦	١٦٩	١٦٨	١٧٣	١٧٦	١٧٧	١٧٧
معدل الشغور (كنسبة مئوية)					١٧,١	١٠,٤	٧,٩	٨,٥	٣,٠	٤,٩	٨,٦	٩,٢	٦,٥	٤,٩	٤,٣	٤,٣
المجموع	٢٦١	٣٢٨	٣٣١	١٨٠	١٩٩	٢١٦	٢٢١	٢٢٣	٢٣٢	٢٣٦	٢٥٣	٢٦٦	٢٨٠	٢٨٩	٢٩٦	٣٠٧
معدل الشغور (كنسبة مئوية فعلية)					٢٣,٨	١٧,٢	١٥,٣	١٤,٦	١١,١	٩,٦	٢٢,٩	١٨,٩	١٤,٦	١١,٩	١٠,٦	٧,٣

(أ) الوظائف المقدمة دون مقابل المأذون بها اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ فصاعدا فقط. وظائف كوسوفو/الدائرة الابتدائية الثالثة المأذون بها من ١ تموز/يوليه - ١ تشرين الثاني/نوفمبر.

المرفق الرابع

ميزانية السفر المقترحة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لعام ١٩٩٩

دوائر المحكمة	المبلغ بالدولار
سفر الرئيس إلى مقر الأمم المتحدة	
الزيارة المتعلقة بالمداولات مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (٠٠٠ ٥ دولار)	
الجمعية العامة (٠٠٠ ٥)	٥٠٠ ٣٨
موظف مرافق لكل زيارة مما تقدم (٥٠٠ ٧ دولار)	
١٠ زيارات إلى الدول الأوروبية (٠٠٠ ١٥ دولار)	
موظف مرافق لكل زيارة مما تقدم (٠٠٠ ٦ دولار)	
زيارات القضاة إلى منطقة يوغوسلافيا السابقة:	
١٤ قاضيا لمدة ٨ أيام بدل الإقامة اليومي (١٥٠ دولار يوميا) ثمن تذاكر الطائرة (٦٠٠ دولار لكل قاضي) ونفقات أخرى (١٠٠ دولار لكل قاضي)	٧٠٠ ٢٦
المجموع الفرعي	٢٠٠ ٦٥
مكتب المدعي العام	
السفر لإجراء التحقيقات	
٥٧٦ بعثة، شخصان لكل بعثة لمدة عشرة أيام بمعدل ٦٨٠ ١ دولار للرحلة للشخص	
(٦٠٠ دولار ثمن تذكرة الطائرة، وبدل إقامة يومي لمدة ١٠ أيام بمعدل ٩٥ دولار ومبلغ ١٣٠ دولار للنفقات الأخرى)	٤٠٠ ٩٣٥ ١
السفر لإقامة الدعاوى	
١٥٠ بعثة، شخص لكل بعثة لمدة ٤ أيام بمعدل ١١٠ ١ دولارات لكل رحلة	
(٦٠٠ دولار ثمن تذكرة الطائرة، وبدل إقامة يومي لمدة ٤ أيام بمعدل ٩٦ دولار ومبلغ ١٣٠ دولار للنفقات الأخرى)	٥٠٠ ١٦٦
السفر لأغراض أخرى	٤٠٠ ٨٦
المدعي العام ونائب المدعي العام لزيارة يوغوسلافيا السابقة والدول المتعاونة والمقر (٦٠٠ ٥٧ دولار)	
استعراض لوائح الاتهام - محاميان لزيارة محكمة رواندا في كيغالي (٨٠٠ ٢٨ دولار)	
المجموع الفرعي	٣٠٠ ١٨٨ ٢

قلم المحكمة - السفر في مهام رسمية	
مكتب رئيس قلم المحكمة: رئيس قلم المحكمة، زيارة لمقر الأمم المتحدة لحضور اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (٠٠٠ ٥ دولار) والمستشار القانوني: زيارات الى نيويورك، مقر الأمم المتحدة (٠٠ ٦ دولار)	٠٠٠ ١١
نائب رئيس قلم المحكمة: لإجراء مناقشات مع الحكومات الأوروبية والهيئات القضائية حول السياسة القضائية وإنفاذ الأحكام. ١٢ زيارة داخل أوروبا	٤٠٠ ١٤
قسم الأمن: زيارة لكل مكتب من المكاتب الميدانية لإجراء إحاطات إعلامية أمنية	٠٠٠ ٢
وحدة الصحافة والإعلام: زيارتان لمقر الأمم المتحدة، لإجراء اتصالات ومناقشات بشأن المسائل الإعلامية المشتركة، و ١٢ زيارة إلى العواصم الأوروبية لإجراء جلسات إحاطة إعلامية	٠٠٠ ٢٠
قسم المجني عليهم والشهود: عمليات ميدانية لمرافقة الشهود المسافرين إلى المحكمة: ٢٣٠ بعثة داخل أوروبا، و ١٩٤ بعثة لمدة خمسة أيام لكل زيارة (٢٠٠ ١ دولار لكل منها)، و ٣٦ بعثة دون مبيت (٦٠٠ دولار لكل منها)	٦٠٠ ٢٩٧
قسم المجني عليهم والشهود حضور مؤتمرات/اجتماعات مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية. ٩ زيارات في أوروبا، و ٣ زيارات خارج أوروبا	٨٠٠ ١٩
الخدمات الإدارية - كبير الموظفين الإداريين: زيارة إلى مقر الأمم المتحدة للاجتماع باللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (٠٠٠ ٣ دولار)، وزيارتان إلى المكاتب الميدانية (٠٠٠ ٢ دولار)، وزيارة إلى محكمة رواندا (٠٠٠ ١٠ دولار)	٠٠٠ ٢٠
الموظف المسؤول عن شؤون الميزانية، زيارة إلى مقر الأمم المتحدة للاجتماع باللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (٠٠٠ ٣ دولار). موظف إداري، زيارتان إلى المكاتب الميدانية (٠٠٠ ٢ دولار)	
قسم الموارد البشرية: زيارتان إلى المكاتب الميدانية لإجراء اختبارات اللغات	٧٠٠ ٢
الخدمات العامة: زيارة لإجراء اتصال مع كل من المكاتب الميدانية	٠٠٠ ٢
خدمات الدعم الإلكتروني: ٤ زيارات إلى المكاتب الميدانية لتحديث وصيانة الاتصالات، و ٤ زيارات لتحديث وصيانة التجهيز الإلكتروني للبيانات ٦٠٠ ٩ دولار)	٦٠٠ ٩
قسم دعم المؤتمرات واللغات: الاتصال بهيئات الأمم المتحدة الأخرى بشأن المسائل اللغوية المشتركة. (زيارتان × ٥٠٠ ١ دولار). زيارة للاتصال بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (٠٠٠ ١٠ دولار)	٠٠٠ ١٣
قسم الدعم القضائي/الضحايا والشهود/قسم الدعم الإلكتروني: الاتصال بواسطة الفيديو للحصول على شهادات الشهود من بعد عبر وصلة فيديو؛ مناسبتان لـ ٤ موظفين لمدة ١٠ أيام - خارج أوروبا	٠٠٠ ٣٠
المجموع	١٠٠ ٤٤٢

سفر المجني عليهم والشهود	
سفر الشهود (١٠٠ ٨٨٤ ١ دولار):	
٨٣٠ شاهدا لمدة ثمانية أيام بمعدل ٢٧٠ ٢ دولار لكل شخص (٠٠٠ ١ دولار ثمن تذكرة الطائرة، و ٣٠ دولارا لوثيقة السفر، والإقامة بمعدل ٩٠ دولارا يوميا، والطعام ٣٠ دولارا يوميا، و ٢٥ دولارا يوميا كبدل للشاهد)	
سفر الشخص المسؤول عن الدعم لـ ٢٠ في المائة من الحالات: ١٦٦ شخصا مسؤولا عن الدعم بنفس كلفة الشاهد المذكورة أعلاه (٨٠٠ ٣٧٦ دولار)	٢٠٠ ٤٩٦ ٢
دفعة لمساعدة الأطفال أو البالغين المعالين (٢٠٠ ٩٦ دولار): العناية بـ ٤١ طفلا من الأطفال المعالين (٥٠٠ ١ دولار لكل منهم) و ٤٧ شخصا بالغا من المعالين (٢٩٠ ٢ دولار لكل منهم)	
الإقامة لمساعدي الشهود (٢٠٠ ١٣٣ دولار):	
٤٨٠ ١ يوما مجموع الشهود لثلاث قاعات للمحاكمة	
تكاليف الاتصالات لمساعدي الشهود في حالات الطوارئ (٩٠٠ ٥ دولار)	
المجموع بالنسبة لقلم المحكمة	٣٠٠ ٩٣٨ ٢